وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل

الدكتور: نهاد عبد الحليم عبيد

مخطط البحث

ويشتمل على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

المقدمة : وتشتمل على :

١ ـ السبب الباعث على كتابة هذا البحث .

٢ ـ بيان أهمية هذا المسند وخصائصه من بين المسانيد الكثيرة .

٣ ـ عناية العلماء بالمسند قديماً وحديثاً .

٤ ـ أقسام أحاديث المسند .

الفصل الأول : ويتعلق بالقاعدة الأولى ، وهي :

توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل ، وتصحيح حديثه .

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : الكلام على هذه القاعدة .

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

الفصل الثاني : ويتعلق بالقاعدة الثانية ، وهي :

توثيق كل من ذكره ابن حبان في الثقات ، وتصحيح حديثه .

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : الكلام على هذه القاعدة .

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

الفصل الثالث : ويتعلق بالقاعدة الثالثة ، وهي :

توثيق عبد الله بن لهيعة مطلقا ، وتصحيح حديثه . ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : الكلام عى هذه القاعدة .

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

الفصل الرابع : ويتعلق بالقاعدة الرابعة ، وهي :

سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم عن الراوي - جرحاً أو تعديلاً - توثيق له ، ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : الكلام على هذه القاعدة .

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

الخاتمة : وفيها خلاصة الدراسات والنتائج التي توصلت إليها في هذا المبحث .

* * *

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، الذي بعثه الله تعالى بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، فأخرج البشرية من الظلمات إلى النور ، وعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين .

ورضي الله تعالى عن الصحابة الكرام الذين تخرجوا من مشكاة النبوة ، فهدى الله بهم الناس ، فبلغوا الرسالة ، وأدوا الأمانة ، ونصحوا الأمة ، وكشفوا الغمّة ، وجاهدوا في الله حق جهاده حتى أتاهم اليقين .

ورحمة الله ومغفرته على أوليائه وأهل طاعته العلماء العاملين من سلف هذه الأمة وخلفها ، الذين اعتنوا بأحاديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حفظا ودراسة ، وتحقيقا وتخريجا ، وشرحا وتعليقا ، وتعليما وتبليغا ، ينفون عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

أما بعد : فهذا بحث اخترته من بين البحوث الكثيرة التي تجول في خاطري .

١ ـ السبب الباعث على كتابة هذا البحث :

والذي دعاني للكتابة فيه هو ما قرأته في أجزاء مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ حيث عكفت على دراسة الأحاديث التي حققها وخرجها ، وبعد كثرة المطالعة ، واستمرار المراجعة وتدوين الملاحظات ، رأيته اعتمد في تحقيقه أحيانا على قواعد ضعيفة ذهب إليها بعض المحدثين أو ذهب إليها هو بنفسه ، فوثق بعض الرواة ، وصحح أو حسن بعض الأحاديث في المسند ، وهذا دون ريب مأزق جد خطير ، إذ قد يطرقه الزنادقة للطعن في الدين من خلال هذه القواعد الرخوة الّتي لا تثبت على شيء .

وخشيت أن يستمر الأمر على ذلك فترة طويلة ، فيصحح الناس الأحاديث التي ذهب إلى تصحيحها الشيخ اعتمادا على تلك القواعد الضعيفة التي سار عليها ، أو يقلدوه فيها فيتبعوا المسار نفسه .

والذي ينبغي في مسألة التحقيق والتوثيق والتصحيح والتضعيف : أن نتبع القواعد العلمية التي مشى عليها جمهور المحققين من المحدثين ، والتي عليها العمل ، ولا يجوز العمل بغيرها ، وإلا لترتب عن ذلك قبول ما من شأنه أن يكون مردودا ، أو توثيق ما من شأه أن يكون ضعيفا .

وقد بقي مسند الإمام أحمد بتحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر إلى يومنا هذا دون أن يشار إلى ما سار عليه في تحقيقه من هذه الإشارات التي سأتناول الحديث عنها في هذا المبحث .

ولكي يكون طالب العلم في هذا الكتاب - أي مسند الامام أحمد بتحقيق العلامة أحمد شاكر - على بينة أردت لفت النظر إلى ما أنا بصدده ، حتى يكون متحفظا متيقظا لما يقرأه أو ما يحققه من أحاديث ، اغتراراً بالتسليم بتلك القواعد .

ونحن عندما نقول هذا ننطلق من اعتقادنا بأنه ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ، او ويرد عليه ، إلا محمد - ﷺ - الذي لا ينطق عن الهوى ، إن هو الا وحي يوحى .

وأيضا فإننا في نقدنا للشيخ - رحمه الله - لا نقصد التطاول على شخصه ، أو التشكيك في علمه ، أو الطعن في تراثه ، فهو علم من أعلام أهل السنة في العصر الحديث ، المتبعين لمنهج السلف - رضوان الله عليهم - ، وله باع طويل في علم الحديث رواية ودارية ، وله فضله في الدفاع عن الإسلام والمسلمين ، خاصة في الفترة التي كانت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار وفي قبضته ، حيث تنكر له بعض أبنائه ، وقلدوا الغرب شبرا بشبر ، وذراعا بذراع ، وإننا لنلحظ ذلك تماما من خلال ما حققه ونشره من الكتب والمجلات ، فكان فارساً من فرسان المسلمين ، وبطلاً من أبطاله ، وسدا منيعا في وجه الأعداء .

٢ـ بيان أهمية المسند وخصائصه من بين المسانيد الكثيرة :

يعتبر مسند الإمام أحمد بن حنبل من أهم المسانيد الجامعة لأحاديث النبي ـ ﷺ ـ ومن أعظم دواوين السنة ، وأكبر موسوعات كتب الحديث ، وإذا أطلق المسند عند المحدثين فهو المراد ، أصبح له كالعلم الشخصي . وقد جمع فيه قرابة أربعين ألف حديث على بعض الأقوال ، وثلاثين ألف حديث على بعض الأقوال الأخرى ، قال أبو موسى المديني :

«فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً ، وقال ابن المنادى : بأنها ثلاثون ألفاً»[١] فأما عدد الصحابة الذين أخرج عنهم الأحاديث فيبلغ عددهم قرابة سبعمائة رجل»[٢] .

وهو كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه ، قال ذلك شمس الدين الجزري الشافعي[٣] . ويوجد فيه «من المسانيد والمتون شيء كثير ، مما يوازي كثيرا من أحاديث مسلم ، بل والبخاري أيضاً ، وليست عندهما ولا عند أحدهما ، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة ، وهم : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»[٤] .

وهو كتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، دون نظر إلى موضوع الحديث ، فالعبرة بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ـ ﷺ ـ .

ولم يرتب الصحابة على ترتيب حروف المعجم ، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أموراً متعددة ، منها : أفضليتهم ، ومنها : مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها : قبائلهم[٥] .

قال أبو موسى المديني : «وهذا الكتاب أصل كبير ، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة فاجعله إماماً ومعتمداً ، وعند التنازع ملجأ ومستنداً» [٦] .

وكأني بأبي موسى المديني يشير هنا في كلمته إلى ما قاله الإمام أحمد لابنه عبد الله : «احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً» (٧) . ويشير أيضا إلى ما قاله حنبل ابن إسحاق ابن عم الإمام أحمد قال : جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند ما سمعه غيرنا ، وقال هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة .» (٨) .

وهذا النص فيه بعض المبالغات ، ويفيد ـ إن صح ـ أن الإمام أحمد أولاه اهتماماً كبيراً ، واعتنى به عناية فائقة ، وجمع فيه ما ليس عند غيره ، وعلى ذلك يحمل قوله لابنه عبد الله لما سأله : لم كرهت وضع الكتب ، وقد عملت المسند؟ فقال : «عملت هذا الكتاب إماماً ، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ـ ﷺ ـ رجع إليه» (٩) .

وقد ادعى قوم صحة الأحاديث التي فيه ، وكذا وثاقة كل شيوخه (١٠) وكذا السيوطي في ديباجة كتابة الجامع الكبير ، قال : «ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ؛ فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن» (١١) .

٣ـ عناية العلماء بالمسند

لقد اطلعت على بعض ما كتب حول هذا الكتاب من شرح لبعض أحاديثه ، أو تخريج لها ، أو تقرير عنه ، فوجدته قليلا بالنسبة إلى غيره من كتب السنة الشهيرة ، وكأن المسند بحر لا ساحل له ، ومن ذا الذي يجرؤ على الغوص في مثله ، وقد قدر الله تعالى أن يقوم بكل فن أهله ـ ولكل زمان دولة ورجال ـ وقيض للسنة من يحميها وهيأ لهذا المسند من يقوم بأمره .

وقد قام بخدمة المسند علماء يعدون على الأصابع ، نذكر منهم الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٣ هـ) ، حيث رتب المسند على الأطراف ، وشرح فيه أحاديث المسند ، وعزاها لمن خرجها غيره (١٢) .

وكذا جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) فانه علق عليه ، وشرحه شرحا موجزاً في كتاب له أسماه : عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد (١٣) .

وعمل الشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفّاريني كتابا سماه : ثلاثيات المسند[١٤] وشرحها في كتاب آخر سماه : نفثات صدر المكمد ، وقرة عين المسعد ، بشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد [١٥] .

ورتبه على الأبواب الفقهية الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا المعروف بأبن الساعاتي ، وسمى ترتيبه : الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ثم شرحه في كتاب آخر سماه : بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني .

ثم جاء العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فحقق المسند تحقيقا رائعاً ، وخرج أحاديثه وحكم عليها وأبان عن صحيحها وضعيفها ، وعمل له فهارس متعددة ، لكنه لم يتمه ، ووصل فيه إلى الثلث تقريباً[١٦] .

٤ـ أقسام أحاديث المسند

يخطيء من يظن أو يعتقد بأن الأحاديث الموجودة في المسند قد رواها كلها ا لإمام أحمد ، وقد وجدت بعض الباحثين إذا ما أراد أن يحتج بحديث ما من المسند قال : رواه أحمد ، وقد يكون بعض هؤلاء مغرضين ، حملهم على ذلك التدليس على عامة الناس ، وتضليل الناشئة ، والعمل على بلبلة أفكارهم ، فأردت في هذا المبحث أن أبين أنه ليس كل الأحاديث الموجودة في المسند رواها أحمد ، وإنما تنقسم أحاديثه أقساماً ، وإن القسم الكبير منه هو ما يسمى بالمسند للإمام أحمد ، واما الباقي فهو من زيادات ولده عبد الله ، أو من زيادات القطيعي .

قال الشيخ عبد الرحمن البنا رحمه الله : «بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام :

١ ـ قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ عن أبيه سماعا منه ، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد ، وهو كبير جداً ، يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب .

٢ ـ وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره ، وهو قليل جداً .

٣ ـ وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه ، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله ، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها ، عدا القسم الأول .

٤ ـ وقسم قرأه عبد الله على أبيه ، ولم يسمعه منه ، وهو قليل جدا .

٥ ـ وقسم لم يقرأه ،ولم يسمعه ، ولكنه وجده في كتاب أبيه بخط يده ، وهو قليل أيضاً .

٦ ـ وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه ـ رحمهم الله تعالى ـ وهو أقل الجميع» (١٧) .

ثم قال : «وكل هذه الأقسام من المسند ، إلا الثالث ، فإنه من زوائد عبد الله ، والسادس فإنه من زوائد القطيعي»(١٨) .

والقاعدة : أن كل حديث يقال في أول سنده : حدثنا عبد الله حدثني أبي ، فهو من المسند ، وكل حديث يقال في أول سنده : حدثنا عبد الله ، حدثنا فلان بغير لفظ أبي ، فهو من زوائد عبد الله ، وكل حديث يقال في أول سنده : حدثنا فلان غير عبد الله وأبيه فهو من زوائد القطيعي .

* * *

الفصل الأول

ويتعلق بالقاعدة الأولى ، وهي:

توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل، وتصحيح حديثه

ويحتوى على مبحثين :

- **المبحث الأول** : الكلام على هذه القاعدة .
- **المبحث الثاني** : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

المبحث الأول
الكلام على هذه القاعدة

تعريف التابعي

قال الطيبي في الخلاصة : «التابعي : هو كل مسلم صحب صحابيا ، وقيل : من لقيه ، وهو الأظهر» (١٩) .

والذي ذهب إليه الجمهور هو الثاني ، فلم يشترطوا صحبة الصحابي ، ولا ملازمته ، وهو الصحيح المعتمد (٢٠) . وذهب إلى الأول الخطيب البغدادي (٢١)

والتابعون في العدالة بعد الصحابة ، والخيرية الواردة فيهم في حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» (٢٢) محمولة على الأغلب الأكثر ، لعدم مساواتهم فيها بالصحابة ، ويجري عليهم ما يجري على غيرهم ، لكن يكاد ينعدم فيهم من يتعمد الكذب ، أو يتهم به ، كالمختار بن أبي عبيد الثقفي ، وأبي هارون العبدي ، وعُمارة بن جُوَيْن .

ولهم أغلاط وأوهام ، فمن ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتمل ، ومن تعدد

غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً ، ونقل حديثه ، وعمل به في الشواهد والمتابعات ، ومن فحش خطؤه وكثر تفرده لم يحتج بحديثه . ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين ، ولو وجد ذلك في صغار التابعين ومن بعدهم .

ومما تجدر الإشارة إليه ـ هنا ـ أن هناك فرقا بين التابعي والصحابي من حيث العدالةُ والتوثيقُ ، فالصحابة كلهم عدول ، وأما التابعون فليسوا سواء ، فمنهم العدل ، ومنهم غير ذلك ، فإن روى عنه ثقة واحد ولم يوثق فهو مجهول العين ـ شأنه في ذلك كشأن غيره ـ وإن روى عنه ثقتان فأكثر ولم يوثق ، فهو مجهول الحال ، هذا هو المذهب الصحيح المعتمد الذي مشى عليه جماهير المحققين من المحدثين ، واعتمده ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب (٢٣) .

وذهب العلامة الكوثري إلى أن التابعي الكبير ـ قيده بكونه كبيرا ـ عدل ، إذا كان الراوي عنه ثقة ، ولو واحداً ، ولا يشترط أن ينص أحد على عدالته ، ولفظه :

«ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته ، بل يكفي في عدالته وقبول روايته (السكوت عنه) (٢٤) . إلا أن يثبت فيه جرح مفسر عن أهل الشأن ، لما ثبت من بالغ الفحص عن المجروحين من رجال تلك الطبقة (يعني طبقة كبار التابعين) ، فمن لم يثبت فيه جرح مؤثر منهم فهو مقبول الرواية ، أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم» (٢٥) .

وعليه فقد وثق الكوثري الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي ، بحجة أنه من كبار التابعين ، ولم يعرف فيه جرح .

وصحح (٢٦) حديث معاذ الذي جاء من طريقه لما بعثه إلى اليمن قاضياً ، قال :

بم تحكم؟ قال بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد؟ قال : بسنة رسول الله ﷺ . . . (الحديث) .

أقول : قال ابن حجر في التقريب في ترجمة الحارث بن عمرو : «مجهول من السادسة مات بعد المائة» (٢٧) . والطبقة السادسة عند ابن حجر هم : الذين عاصروا صغار التابعين ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة : كابن جريج (٢٨) .

فثبت بهذا التحقيق غلط ما ذهب إليه الكوثري ، وإن الحارث بن عمرو ليس من كبار التابعين ، بل هو دون صغارهم ، بل ليس من دون صغارهم ؛ لأنه لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة ، وإذا كان الأمر كذلك فليس بتابعي أصلاً ، فضلاً عن أن يكون كبيرا .

ولقد بدا لي أن هذه القاعدة ـ وهي توثيق كبار التابعين الذين لم يذكروا بجرح أو تعديل ـ ذهب إليها الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢٩) عند قوله تعالى في سورة آل عمران : ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ ﴾ (٣٠) حيث ذكر عند هذه الآية حديث أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعا : «ما أصر من استغفر ، وإن عاد في اليوم سبعين مرة» ، وعزاه لأبي داود والترمذي وأبي يعلى . وقال : «وإسناده لا بأس به» .

ثم قال : «وقول علي بن المديني والترمذي : ليس إسناد هذا الحديث بذاك ، فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبي بكر ، ولكن جهالة مثله لا تضر ، لأنه تابعي كبير ، ويكفيه نسبته إلى أبي بكر . فهو حديث حسن» .

ومشى على ذلك أيضاً العلامة محمد جمال الدين القاسمي في تفسيره (٣١) حيث نقل كلام ابن كثير السابق وأقره عليه .

قلت : مولى أبي بكر ، قيل : إنه أبو رجاء ، مجهول ، من الثانية ، كما في التقريب (٣٢) . تفرد عنه أبو نصيرة ـ بالتصغير ـ الواسطي مسلم بن عبيد وهو ثقة(٣٣) .

وذهب العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ إلى توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل ، ومشى على قاعدته هذه في تحقيق المسند ، كما سأبين ذلك في المبحث الثاني عند ذكرنا للأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

وذهب الشيخ عبد الرحمن البنا ـ رحمه الله ـ إلى أن التابعي الذي لم يرد فيه جرح أو تعديل مستور الحال ، وحديثه حسن ، فقد قال في تعليقه على حديث رواه أحمد : «أورده الهيثمي وقال : رواه أحمد والطبراني ، وفيه أبو كعب مولى ابن

عباس ، قال أبو حاتم : لا يعرف إلا في هذا الحديث» .

قلت : (القائل : البنا) : «أبو كعب لم يتكلم عليه أحد بجرح ولا تعديل ، وهو تابعي حاله مستور ، فحديثه حسن» [٣٤] .

وما ذكرناه من قبول رواية التابعي وتوثيقه أو تحسين حديثه ، ـ سواء أكان كبير أم صغيرا ـ هو مذهب فيه وقفة وتأمل ، وهو خلاف ما جرى عليه عمل أئمة الجرح والتعديل الذين يحتذى بهم في هذا الفن ، كالذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ وكذا الحافظ ابن حجر والخزرجي في خلاصته وغيرهم .

هذا وقد عدَّ ابن حجر طبقة كبار التابعين ـ وهي الطبقة الثانية في اصطلاحه ـ ممن روى عنهم ثقة أو اكثر ولم يوثقوا ـ من المجهولين ، عينا ، أو حالا ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ، الأسماء الآتية :

١ ـ حريث بن ظهير الكوفي ، وهو مجهول العين [٣٥] .
٢ ـ حصين بن نمير الكندي الحمصي ، مجهول العين [٣٦] .
٣ ـ حماد بن تحيي ـ بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الياء الأخيرة بعدها أخرى ـ مجهول العين [٣٧] .
٤ ـ سمرة بن سهم القرشي الأسدي ، مجهود العين [٣٨] .
٥ ـ عامر بن عبد الله ، مجهول العين [٣٩] .
٦ ـ عبد الرحمن بن قرط ، مجهول العين [٤٠] .
٧ ـ محمد بن أفلح بن المغيرة الأنصاري الموصلي الشاعر ، مستور [٤١] .
٨ ـ نوف ـ بفتح النون وسكون الوار ـ ابن فضالة ـ بفتح الفاء ـ الشامي ، مستور [٤٢] .
٩ ـ هرمي بن عبد الله الخطمي ، مستور [٤٣] .
١٠ ـ أبو رجاء مولى أبي بكر رضي الله عنه ، مجهول العين [٤٤] .

وهكذا عد الطبقة الوسطى من التابعين ، وهي الطبقة الثالثة في اصطلاحه ، ممن روى عنهم ثقة أو أكثر ، ولم يوثقوا من المجاهيل عينا أو حالا ، نذكر منهم :

١ ـ خالد بن وهبان بن خالة أبي ذر رضي الله عنه ، مجهول العين [٤٥] .
٢ ـ سليمان المنبهي ـ بنون ثم موحدة مكسورة ـ ، مجهول العين [٤٦] .
٣ ـ سليمان الهاشمي ، مجهول العين[٤٧] .
٤ ـ عبد الرحمن بن جابر بن عتيك الأنصاري ، مجهول العين [٤٨] .
٥ ـ عمارة بن حديد البجلي ، مجهول العين [٤٩] .
٦ ـ عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي ، مجهود الحال [٥٠] .
٧ ـ عبد الله بن يامين الطائفي ، مجهول الحال [٥١] .
٨ ـ عبد الرحمن بن عجلان البصري ، مجهول الحال [٥٢] .
٩ ـ عبد الرحمن بن أبي كريمة ، مجهول الحال [٥٣] .
١٠ ـ علي بن ماجدة ، بالجيم ـ السهمي ، مجهول العين [٥٤] .

وكذا فعل في الطبقة الرابعة من التابعين ، وهم الطبقة التي جل روايتهم عن كبار التابعين في اصطلاحه ، ممن لم يرد فيهم جرح أو تعديل ، مثل :

١ ـ عمرو بن حريش ـ بفتح أوله وآخره معجمة ـ الزبيدي ـ بضم أوله ـ ، مجهول الحال [٥٥] .
٢ ـ عنبسة بن سعيد بن أبي عياش الأموي ، مجهول العين [٥٦] .
٣ ـ عياض البجلي أبو خالد ، مجهول العين [٥٧] .
٤ ـ غزوان الشامي ، مجهول العين [٥٨] .
٥ ـ فرقد أبو طلحة ، مجهول العين [٥٩] .
٦ ـ القاسم بن مهران ، مجهول العين [٦٠] .
٧ ـ قدامة بن وبرة ـ بموحدة وفتحات ـ العجلي ، مجهول العين [٦١] .
٨ ـ كعب المدني أبو عامر ، مجهول العين [٦٢] .
٩ ـ لهيعة ـ بفتح اللام ـ ابن عقبة ، والد عبد الله ، مستور [٦٣] .
١٠ ـ ميمون المكي ، مجهول العين [٦٤] .

وكذا فعل في الطبقة الخامسة ، وهم طبقة صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش ، مثل :

١ ـ علاق بن مسلم ، مجهول العين [٦٥] .

٢ ـ القاسم بن عبد الواحد الوزان الكوفي ، مجهول العين [٦٦] .

٣ ـ قرة بن بشر الكلبي ، مجهول العين [٦٧] .

٤ ـ معبد بن خالد بن أنس من شيوخ بقية ، مجهول العين [٦٨] .

٥ ـ ملقام ـ بكسر الميم وسكون اللام ـ ابن التلب ـ بفتح المثناة وكسر اللام وتشديد الموحدة ـ التميمي ، مستور [٦٩] .

٦ ـ المغيرة بن أبي قرة الدوسي ، مستور [٧٠] .

٧ ـ النضر بن عبد الله بن مطر القيسي ، مستور [٧١] .

٨ ـ هشام بن يحي بن العاص بن هشام بن المغيرة ، مستور [٧٢] .

٩ ـ هلال بن جبير ويقال ابن جبر بلا تصغير ، مستور [٧٣] .

١٠ ـ يحيى بن ابي اسحاق الهنائي ـ بضم الهاء ـ مجهول العين [٧٤] .

* * *

المبحث الثاني
الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة
توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل ، وتصحيح حديثه

المثال الأول :

قال أحمد (رقم ٢٣٠٨) : حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ابن لهيعة ، عن ابن هبيرة ، عن ميمون المكي : أنه رأى ابن الزبير عبد الله وصلّى بهم ، يشير بكفيه حين يقوم ، وحين يركع ، وحين يسجد ، وحين ينهض للقيام ، فيقوم فيشير بيديه .

قال : فانطلقت الى ابن عباس فقلت له : إني قد رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصليها ، فوصف له هذه الإشارة ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير .

قال الشيخ أحمد شاكر : «إسناده حسن . . . ميمون المكي : ترجم في التهذيب[٧٥] ، ولم يذكر فيه جرح ولا توثيق . وفي الخلاصة [٧٦] والتقريب [٧٧] : «مجهول» .

وهو تابعي كما ترى ، فأمره على الستر والعدل حتى يتبين فيه جرح ، فلذلك حسنا حديثه .

والحديث رواه أبو داود ١/ ٢٦٩ عن قتيبة بهذا الإسناد ، وسكت عنه ، وقال المنذري : «في إسناده عبد الله بن لهيعة وفيه مقال» .

فلم يعله بجهالة ميمون ، وابن لهيعة ثقة عندنا «قلت : قال الذهبي : «ميمون المكي عن ابن عباس لا يعرف ، تفرد عنه عبد الله بن هبيرة السبائي» [٧٨] .

فهؤلاء الأئمة : الذهبي ، وابن حجر ، والخزرجي ، يجهلون ميمونا المكي جهالة

عينية ، وهم أئمة الجرح والتعديل الذين يرجع إليهم في معرفة الرواة ، توثيقا وتضعيفا ، وتجريحا وتعديلا ، وقبولا وردا ، ولا أدري لماذا ذهب الشيخ ـ رحمه الله ـ هذا المذهب الذي لا دليل عليه ، فمن أين لنا القول : إن التابعي الذي لم يرد فيه جرح أو تعديل ثقة؟ ! إنّ علماء الجرح والتعديل قد تتبعوا الرواة تتبعاً دقيقاً ، فلو كان ثقة لنصوا على توثيقه ، ولما سكتوا أبداً .

والحديث ضعيف ، فمن أين له الحسن؟ وميمون المكي مجهول ، فكيف يكون ثقة؟ وابن لهيعة ليس ثقة على الإطلاق ، ولكنه صدوق يحتج به فيما روى عنه قبل اختلاطه ، كما سيأتي البحث عنه ان شاء الله تعالى .

لذلك ضعف الشيخ عبد الرحمن البنا هذا الحديث ، قال : «وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال ، وفيه ايضا ميمون المكي وهو مجهول» . ثم قال : «إن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة»(٧٩) .

المثال الثاني :

قال أحمد (رقم ٢١٨١) : حدثنا أبو اليمان حدثنا إسماعيل بن عياش عن ثعلة بن مسلم الخثعمي عن أبي كعب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قيل له : يا رسول الله ، لقد أبطأ عنك جبريل ـ عليه السلام ـ فقال : ولم لا يبطئ عني؟ وأنتم حولي ، لا تستنون ، ولا تقلمون أظفاركم ، ولا تقصون شواربكم ، ولا تنقون رواجبكم» (٨٠) .

قال الشيخ : «إسناده حسن ، . . . أبو كعب مولى ابن عباس لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا ، فهو تابعي ، حاله على الستر ، حتى يتبين ، فلذلك حسنا الحديث ، وقد ترجم له الحافظ في التعجيل (٨١) وقال : «فيه جهالة ، قال أبو زرعة : لا يسمى ولا يعرف الا في هذا الحديث» (٨٢) . . . والحديث في مجمع الزوائد ، ٥/ ١٦٧ وقال :

رواه أحمد والطبراني ، وفيه أبو كعب مول ابن عباس ، قال أبو حاتم : «لا يعرف إلا في هذا الحديث» .

وقال الشيخ عبد الرحمن البنا : «أبو كعب : لم يتكلم عليه أحد لا بجرح ولا تعديل ، وهو تابعي حاله مستور ، فحديثه حسن»[٨٣] .

قلت : والحديث ضعيف جدا ، لأجل جهالة أبي كعب مولى ابن عباس ، وهناك علة أخرى في السند ، وهي : ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي ، ترجمه الذهبي في المغنى [٨٤] قائلاً : «ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن (أبي) كعب ، وعنه إسماعيل بن عياش ، بخبر منكر في السواك والشوارب» . وقال ابن حجر : «مستور»[٨٥] أي : مجهول الحال ، كما هو اصطلاحه ، فإنه لا يفرق بينهما ، كما هو معروف عند أهل هذا الشأن ، لكن الشيخ وثقه اعتماداً على ذكر ابن حبان له في الثقات[٨٦] وبأن البخاري ترجمه في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ١٧٥ ، وسكت عنه ، وهذا توثيق عنده في رأي الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ .

وهاتان قاعدتان سار عليهما الشيخ في تحقيق المسند كما سترى إن شاء الله تعالى .

المثال الثالث :

قال أحمد (رقم ٦٦٠٥) حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الرحمن بن مريح الخولاني قال : سمعت أبا قيس مولى عمرو بن العاصي يقول : سمعت عبدالله بن عمرو يقول : «من صلى على رسول الله ـ ﷺ ـ صلاة صلى الله عليه وملائكته سبعين صلاة ، فليُقِلّ عبد من ذلك أو ليكثر» .

قال الشيخ : «إسناده حسن ، عبد الرحمن بن مريح الخولاني : ترجمه الذهبي في الميزان ٢/ ١١٧ والحسيني في الإكمال وقال : «مجهول» ، ونسب الحسيني ذلك

لأبي حاتم . والحافظ ابن حجر تبع في لسان الميزان الذهبي ، ولم يعقب عليه ، لكنه حقق في التعجيل (ص ٢٥٧) [٨٧] فعقب على الحسيني فقال : «هو رجل مشهور ، له إدراك ؛ لأن ابن يونس ذكر أنه شهد فتح مصر ، ومن كان يجاهد في سنة ٢٠ يدرك من الحياة النبوية قطعة كبيرة ، قال ابن يونس : «سمع جابراً» .

قال الشيخ : «فهذا تابعي قديم مخضرم ، لم يذكر بجرح ، فحاله على الستر والقبول حتى يتبين . . . والحديث : ذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ٢٧٩ وقال : رواه أحمد بإسنادحسن ، والهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ١٦٠ وقال : رواه أحمد وإسناده حسن ، والسخاوي في القول البديع (٧٧) وقال : «رواه أحمد وابن زنجوية في ترغيبه بإسناد حسن» . وحكمه الرفع إذ لا مجال للاجتهاد فيه» .

وقال الشيخ عبد الرحمن البنا : «لم أقف عليه لغير الإمام أحمد بهذا اللفظ ، وأورده الهيثمي والمنذري وقالا : رواه أحمد بإسناد حسن» [٨٨] .

قلت : مدار الحديث على عبد الرحمن بن مريح الخولاني وهو مجهول الحال ، لم يذكر بجرح أو تعديل ، وابن لهيعة معروف أمره ، فالحديث بهذا السند ضعيف منكر ، وقد ثبت بلفظ : «من صلى عليّ واحدة صلى الله عليه بها عشراً» .

المثال الرابع :

قال أحمد : قرأت على عبد الرحمن : مالك (كذا في الأصل) عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي عن محمد بن عمران الأنصاري عن أبيه أنه قال : عدل اليّ عبد الله بن عمر ، وأنا نازل تحت سرحة بطريق مكة ، فقال : ما أنزلك تحت هذه السرحة ،؟ قلت : أردت ظلها ، قال : هل غير ذلك؟ قلت : لا ، ما أنزلني إلا ذلك ، قال عبد الله بن عمر : قال رسول الله ﷺ : «إذا كنت بين الأخشبين من منى ، ونفح بيده نحو المشرق ، فإن هنالك واديا يقال له السرر ، به سرحة ، سر تحتها سبعون نبيا» .

قال الشيخ (رقم ٦٢٣٣) : «إسناده صحيح . محمد بن عمران الأنصاري : قال في التهذيب [٨٩] : ذكره ابن حبان في الثقات ، ثم ذكر الحافظ أنه ذكره البخاري فلم يذكر فيه جرحا ، وهذه إشارة منه إلى كفاية هذا في توثيقه . . . أبوه عمران الأنصاري : قال في التهذيب [٩٠] : عن ابن عمر في فضل وادي السرر ، روى عنه ابنه محمد . أخرج له النسائي هذا الحديث الواحد . قلت (القائل ابن حجر) ، وقال مسلمة بن قاسم : لا بأس به . . . وقال السيوطي في شرح الموطأ ١/ ٣٧١ : قال ابن عبد البر : لا أعرف محمد بن عمران هذا ، إلا بهذا الحديث ، وإن لم يكن أبوه عمران بن حيان الأنصاري ، أو عمران بن سوادة ، فلا أدري من هو .

وأقول (القائل الشيخ أحمد شاكر) : إن مالكا أعلم الناس بالأنصار وبرواة الحديث من أهل المدينة ، وهو يتحرى الرجال والأحاديث . ثم عمران الأنصاري هذا : تابعي ، عرف اسمه وشخصه ، فهو على الثقة والستر ، وإن جهل نسبه واسم أبيه .

والحديث في الموطأ ١/ ٣٧١ ، ورواه النسائي ٢/ ٤٣ ـ ٤٤ من طريق ابن القاسم عن مالك بهذا الإسناد» .

أقول : قال ابن حجر في التقريب [٩١] : محمد بن عمران الأنصاري مجهول . وقال في ترجمة عمران الأنصاري : مقبول [٩٢] ، أي عند المتابعة ، ولم يتابعه أحد فيما أعلم على هذه الرواية ، فالحديث بهذا السند ضعيف ، وليس بصحيح ولا حسن . وعزاه الشيخ البنا [٩٣] الى النسائي ومالك وسكت عنه .

المثال الخامس :

قال أحمد (رقم ٦٩٣) : حدثنا بكر بن عيسى الراسبي حدثنا عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال : أمرني النبي ـ ﷺ ـ أن

آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده .

قال : فخشيت أن تفوتني نفسه ، قال : قلت : إني أحفظ وأعي ، قال : «أوصي بالصلاة والزكاة ، وما ملكت أيمانكم» . قال الشيخ : إسناده حسن . . . نعيم بن يزيد : تابعي ، لم يرو عنه غير عمر بن الفضل ، قال أبو حاتم : «مجهول : » ، والتابعون على الستر ، حتى نجد فيهم جرحا صريحا» .

قلت : قال الذهبي : «مجهول ، ما روى عنه سوى عمرو بن الفضل السلمي»(٩٤) . وقال ابن حجر : «مجهول» (٩٥) .

ولم يخرجه الشيخ من مصادر الحديث الأخرى ، والحديث بهذا الإسناد ضعيف ، لأجل نعيم بن يزيد ، فإنه مجهول العين .

المثال السادس :

قال أحمد (رقم ٢٩٥٣) : حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن يعني ـ ابن عبد الله بن دينار ـ حدثنا أبو حازم عن جعفر عن ابن عباس : أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال : «إن جبريل أتاني فأمرني أن أعلن بالتلبية» .

قال الشيخ : «إسناده حسن على الأقل . . . والحديث في مجمع الزوائد ٣/ ٢٢٤ وقال : «رواه أحمد ، وفيه جعفر بن عياش ، وهو من تابعي أهل المدينة ، روى عنه أبو حازم سلمة بن دينار ، ولم يجرحه أحد ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

وجعفر هذا : ترجم في التعجيل ٧٠ (٩٦) هكذا : «جعفر بن عباس أو ابن عياش عن ابن عباس وعنه أبو حازم ، لا يعرف» .

فهذا تابعي مجهول الحال ، لم يذكر بجرح ، فهو على الستر ، فحديثه حسن» .

قال الشيخ عبد الرحمن البنا : «لم أقف عليه لغير الإمام أحمد ، وأورده الحافظ

في التلخيص ، وعزاه للإمام أحمد فقط ، وسكت عنه»[٩٧] .

قلت : والحديث بهذا السند ضعيف ، وليس بحسن ، لكن الجهر بالتلبية ، وكون الملائكة أمرت بذلك ، جاء من طرق [٩٨] يرتقي بها متن الحديث إلى درجة الحسن لغيره . والله أعلم .

أ ـ انظر أرقام الأحاديث التي صححها أو حسن أسانيدها وهي ضعيفة .

١ ـ ٤٥٣
٢ ـ ٥٠٤
٣ ـ ٦٤٩
٤ ـ ٦٥٧
٥ ـ ٦٥٨
٦ ـ ٦٩٢
٧ ـ ٦٩٣
٨ ـ ٨٩٢
٩ ـ ١١٧٠
١٠ ـ ١٧٨٦
١١ ـ ١٩٥٧
١٢ ـ ٢٩٥٣
١٣ ـ ٣٦١٥ مع القصة
١٤ ـ ٣٨٧٦
١٥ ـ ٥٥٤٤ بهذا السياق
١٦ ـ ٥٦٠٥
١٧ ـ ٦٧٧٤
١٨ ـ ٦٨٧٥
١٩ ـ ٩٧٥٠

ب ـ انظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن أسانيدها :

١ ـ ١٣١٢
٢ ـ ١٦٠٠
٣ ـ ١٧٤٤
٤ ـ ١٩٣١
٥ ـ ١٩٧٣
١٠ ـ ٥٦٩٥
١١ ـ ٥٨٠٨
١٢ ـ ٦٥١٤
١٣ ـ ٦٦٠٨
١٤ ـ ٧١١٤

٦ - ٣٨٣٧

٧ - ٤٩٩٣

٨ - ٥٣٩٤

٩ - ٥٦٩٤

١٥ - ٧٨٧١

١٦ - ٧٤٧٦

١٧ - ٧٥٢٤

١٨ - ٨٠٥١

* * *

الفصل الثاني

ويتعلق بالقاعدة الثانية ، وهي :

«توثيق من ذكره ابن حبان في الثقات وتصحيح حديثه»

ويحتوي على مبحثين :

ــ **المبحث الأول** : الكلام على هذه القاعدة .

ــ **المبحث الثاني** : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

المبحث الأول
الكلام على هذه القاعدة

التعريف بكتاب الثقات لابن حبان :

لقد ذكر ابن حبان في كتابه الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده ، وقد رتبه على الطبقات ، ثم رتب كل طبقة على حروف المعجم داخل الطبقة .

بدأ كتابه بذكر المصطفى ـ ﷺ ـ ومولده ، ومبعثه ، وهجرته ، إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته ، ثم ذكر الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل علي رحمة الله تعالى عليه .

قال ابن حبان : «ثم نذكر صحب رسول الله ـ ﷺ ـ واحدا واحدا على المعجم ، إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله ـ ﷺ ـ .

ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ في الأقاليم كلها على المعجم ، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا .

ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين ، فأذكرهم على نحو ما ذكرنا في الطبقتين الأوليين .

ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع أتباع التابعين ، على سبيل من قبلهم» (٩٩) .

وقد أبان عن منهجه في مقدمة كتابه ، فقد ذكر بأنه سيملي كتابين أحدهما في ثقات المحدثين ، والآخر يبين فيه الضعفاء المتروكين ، ثم قال : «وأبدأ منهما بالثقات ، فنذكر ما كانوا عليه في الحالات» (١٠٠) .

ثم قال : «ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم» (١٠١) .

وقال : «فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق ، يجوز الاحتجاج بخبره (١٠٢) ، إذا تعرّى خبره عن خصال خمس ، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا ، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال :

١ ـ إما أن يكون فوق الشيخ ـ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا ـ في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره .

٢ ـ أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته .

٣ ـ والخبر يكون مرسلا لا يلزمنا به الحجة .

٤ ـ أو يكون منقطعا لا تقوم بمثله الحجة .

٥ ـ أو يكون في الإسناد رجل مدلس ، ولم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ؛ فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر ؛ لأنه لا يُدْرَى لعله سمعه من إنسان ضعيف ، يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه ، وعرف الخبر به . فما لم يقل المدلس في خبره ـ إن كان ثقة ـ : سمعت ، أو حدثني ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره (١٠٣) .

. . . فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل ، يجوز الاحتجاج بخبره ؛ لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل ، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل ، إذا لم يبيّن ضده ، إذ لم يكلف الناس من

الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم»[١٠٤] .

هذا ما ذكره ابن حبان عن منهجه في كتاب الثقات : وأود أن أنبه القراء إلى أن ابن حبان اعتمد قرائن في توثيقه ، وهي الشروط الخمسة التي ذكرها ، لكنها محتملة كما ترى .

وهنا أمر يستدعي منا وقفة دقيقة وهو : هل بالإمكان أن نعتمد على كتاب ابن حبان في معرفة الثقات بعد أن أعرب لنا عن منهاجه هذا؟ وأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم الجرح؟

أقول : لقد وصف ابن حجر مذهب ابن حبان هذا بأنه عجيب ، قال : «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة ، حتى يتبين جرحه :مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات» [١٠٥] .

قلت : هذه القاعدة التي ذهب إليها ابن حبان ـ من أن الرجل إذا لم يجرح ولم يعدل ولم يأت بمتن منكر ، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ، فهو عنده ثقة ، ـ قاعدة شاذة ؛ لأنها على خلاف ما ذهب إليه أئمة الحديث المعتمدين الذين يرجع إليهم في الجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف .

ويعتبر ابن حبان من هذه الحيثية من المتساهلين ، فقد ذكر في كتابه كثيرا من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيره . قال الكتاني : « . . . إلا أنه (أي : ابن حبان) ذكر فيه (أي : في كتابه الثقات) عددا كثيرا وخلقا عظيما من المجهولين ، الذين لا يعرف غيره أحوالهم» [١٠٦] .

وقال الشيخ الألباني : «إن ابن حبان متساهل في التوثيق ؛ فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين» [١٠٧] ، وقال في تعليقه على حديث ذكره برقم ٢١٣ والذي رواه أحمد رقم ٤٨٥٣ من طريق الحسن بن هادية : «وتوثيق ابن حبان هذا (أي الحسن بن هادية) هو

عمدة الهيثمي حين قال في المجمع ٣/ ٢١٧ : «رواه أحمد ، ورجاله ثقات» ، وحجة الشيخ الفاضل أحمد محمد شاكر في قوله في تعليقه على المسند : «إسناده صحيح ، وهذا غير صحيح ، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات المبنية على مثل هذه التوثيقات ، التي لا يعتمد عليها لضعف مستندها»[١٠٨] .

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري : «وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور»[١٠٩] .

وقال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حاشيته على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ١١١) : «وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً . . . ونص على تساهله هذا غير واحد من العلماء القدامى والمتأخرين . «ثم قال عن مسلكه في (ص ١١٢) : إنه متسع ، خالف فيه جمهور أئمة هذا الشأن ، فكان به من المتساهلين في التوثيق» .

وقد تكلم الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل»[١١٠] ـ بمناسبة قول الكوثري : «إن ابن حبان يوثق المجهولين[١١١] ـ عن توثيق ابن حبان وجعله خمس درجات :

قال : «**الأولى** : أن يصرح به (أي بالتوثيق) ، كأن يقول : «كان متقنا ، أو مستقيم الحديث ، أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث ، بحيث يعلم أنه وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه يفهم ذلك الرجل ويعرفه معرفة جيدة .

الخامسة : ما دون ذلك .

فالأولى : لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، **والثانية** : قريب منها ، **والثالثة** : مقبولة ، والرابعة : صالحة ، والخامسة : لا يؤمن فيها

الخلل» .

قال الشيخ الألباني :؟ «غير أنه ثبت لدي بالممارسة : أن من كان منهم من الدرجة الخامسة ، فهو على الغالب مجهول لا يعرف» (١١٢) . وقال : أيضا ـ «(ابن حبان) قد يوثق الرجل بإيراده إياه في الكتاب المذكور «الثقات» مع أنه لا يعرفه (أي يصرح بأنه لا يعرفه) . . . وعلى مثل هذا التوثيق أقام كتابه الصحيح المعروف به» (١١٣) .

قلت : لقد ذكر ابن حبان في كتابه الثقات بعض الكذابين ، منهم :

١ ـ عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان أبو الحسن الثوباني المصري الباهلي (١١٤) ، قال فيه أبو زرعة الرازي وابن الجوزي والذهبي : «كان كذابا» . وقال الدراقطني : «كان يضع الحديث» . وقال أبو حاتم : «كان يضع الحديث ، وكان كذاباً» (١١٥) .

٢ ـ حامد بن آدم المروزي ، ذكره في ثقاته (١١٦) ثم قال : «ربما أخطأ» . وكذبه ابن المبارك ، والجوزجاني ، وابن معين . وعده السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث . وقال ابن عدي : «يكذب ، ويحمق في كذبه ، ولم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئا منكراً .

وقال الهيثمي : «كذاب» .

وقال ابن حجر : «ولقد شان ابن حبان الثقات بإدخاله هذا فيهم ، وكذلك الحاكم بتخريجه حديثه في مستدركه» (١١٧) . كما أنه ذكر فيه بعض المتروكين ، مثل : هارون ابن حاتم الكوفي (١١٨) الذي قال فيه النسائي : «ليس بشيء . وسمع منه أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، وامتنعا من الرواية عنه . وسئل عنه أبو حاتم فقال : «أسأل الله السلامة» . وقال الذهبي : «ليس بثقة» ، واتهمه في حديث : «النظر إلى وجه علي عبادة» (١١٩) .

وأما الأدلة على توثيقه لبعض المجهولين فمعروفة واضحة ، والواضح الجلي لا يدلل عليه ، كما هو معروف في أدب البحث والمناظرة ، وسوف تمر بك أثناء ذكرنا

للأدلة التطبيقية على هذه القاعدة .

مما تقدم يتبين لي وللقارئ أن ما ذهب إليه ابن حبان لا يصلح أن يكون قاعدة في توثيق الرجال إذا انفرد بذلك .

ولقد بدا لي من خلال هذه الدراسة أن ابن حبان تراجع عن توثيقه بعض الرجال الذين ذكرهم في الثقات ، ووضعهم في المجروحين حيث تبدل اجتهاده فيهم مثل :

١ - أفلح بن سعيد الأنصاري القبائي ، شيخ مسلم في صحيحه ، فقد ذكره في الطبقة الرابعة من ثقاته [١٢٠] ثم ذكره في المجروحين [١٢١] وقال : «يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات الملزوقات ، لا يحل الاحتجاج به» .

٢ - الحكم بن مصعب القرشي المخزومي ، ذكره في الثقات [١٢٢] وقال : «يخطىء» ، وذكره في المجروحين [١٢٣] وقال : «شيخ . . . ينفرد بالأشياء التي لا ينكر نفي صحتها من عنى بهذا الشأن ، لا يحل الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ، إلا على سبيل الاعتبار» .

٣ - علي بن هاشم بن البريد ؛ ذكره في الثقات [١٢٤] وقال : «وكان يتشيع» . وذكره في المجروحين [١٢٥] وقال : «كان غاليا في التشيع ، ممن يروي المناكير عن المشاهير ، حتى كثر ذلك في رواياته ، مع ما يقلب من الأسانيد» .

٤ - العلاء بن عمرو الحنفي ، ذكره في الثقات [١٢٦] وقال : «ربما خالف» . وذكره في المجروحين [١٢٧] وقال : «شيخ يروي عن أبي إسحاق الفزاري العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

٥ - فضيل بن مرزوق الرؤاسي ، ذكره في الثقات [١٢٨] وقال : «كان ممن يخطيء»

وذكره في المجروحين [١٢٩] وقال : «منكر الحديث جدا ، كان ممن يخطيء على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات . . .» .

ويبدو لي أن ابن حبان تبدل اجتهاده في بعض الرواة ، ولو لم تعاجله المنية لضرب على بعضهم .

وقد تبين لي أيضا أن ابن حبان قد ذكر في الثقات أناسا هو لا يعرفهم ، ويصرح

بذلك ، مثل :

١ - محمد بن سعيد ، فقد ترجمه بقوله : «شيخ يروي عن عمر بن الخطاب ، روى عنه قتادة ، لا أدري من هو» (١٣٠) .

٢ - محمد أبو عبد الله الأسدي ، قال : «لا أدري من هو ، يروي عن وابصة بن معد ، روى عنه معاوية بن صالح» (١٣١) .

٣ - محمد بن مسلم بن عائذ ، ترجم له ، ثم ترجم لمحمد بن أفلح قائلا : «يروي عن أبي هريرة ، روى عنه يعلى بن عطاء وحميد الطويل ، إن لم يكن الأول فلا أدري من هو» (١٣٢) .

٤ - عمر الدمشقي ، قال ابن حبان : «شيخ يروي عن أم الدرداء الصغرى ، روى عنه سعيد بن أبي هلال ، لا أدري من هو ولا ابن من هو» (١٣٣) .

٥ - الحسن أبو عبد الله ، قال ابن حبان : «شيخ يروي المراسيل ، روى عنه أيوب بن النجار ، لا أدري من هو ، ولا ابن من هو» (١٣٤) .

كما أنه ذكر في الثقات رواة ضعفهم من قبل حفظهم ، مثل :

١ - عبيد الله بن الأخنس ، قال فيه : «يخطئ كثيرا :» (١٣٥) .

٢ - عبيد الله بن سعيد بن مسلم أبو مسلم ، قائد الأعمش ، قال فيه : يخطيء» (١٣٦) .

٣ - عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، قال فيه : «كان ممن يخطيء» (١٣٧) .

وقد تقدم بعضهم ممن وصفه بالخطأ فلا نطيل بالتمثيل .

وقد مشى بعض العلماء على أن من ذكره ابن حبان في الثقات فهو ثقة ، وأخذوا ذلك بالتسليم .

ولست الآن بصدد تجميع ما قاله أهل العلم في هذه المسألة على سبيل الاستقصاء ، وحسبي أن أذكر بعضهم للتمثيل والتدليل .

فمنهم : العلامة كمال الدين ابن الهمام الحنفي ، فقد ذكر حديثا في كتابه «فتح القدير» (١٣٨) قال : «وأخرج الدارقطني عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس : «إنما حرم رسول الله ـ ﷺ ـ من الميتة لحمها» ، وأعله (أي الدارقطني) بتضعيف عبد الجبار بن مسلم ، وهو ممنوع ، فقد ذكره ابن حبان في الثقات (١٣٩) فلا ينزل الحديث عن الحسن» .

ومنهم : العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ على ما سأبينه في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى .

* * *

المبحث الثاني
الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة

المثال الأول

قال أحمد (رقم ٢١٢) : حدثنا إسحاق بن عيسى حدثنا ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن محرر بن أبي هريرة عن أبيه عن عمر بن الخطاب : أن النبي - ﷺ - نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها .

قال الشيخ : «إسناده صحيح ، محرر بن أبي هريرة : ذكره ابن حبان في الثقات[١٤٠] ، والحديث رواه أيضا ابن ماجه ١/ ٣٠٤ عن الحسن بن خلال عن إسحاق بن عيسى ، وضعفه صاحب الزوائد بابن لهيعة ، وابن لهيعة : عندنا ثقة» .

قلت : قال ابن حجر في ترجمة محرر : «مقبول» [١٤١] . أي عند المتابعة ، وإلا فهو لين الحديث .

قال الشيخ عبد الرحمن البنا : «في إسناده ابن لهيعة ، فيه كلام إذا عنعن ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال : «نهى عن عزل الحرة إلا بإذنها»[١٤٢] .

وعلى كل حال ، فالحديث بهذا السند ضعيف لأجل محرر ، ولأجل ابن لهيعة ، وليس بصحيح ولا حسن .

المثال الثاني

قال أحمد (رقم ٢٠٦) : حدثنا أبو عبد الرحمن حدثني سعيد بن أبي أيوب حدثني عطاء بن دينار عن حكيم بن شريك الهذلي عن يحيى بن ميمون الحضرمي

عن ربيعة الجرشي عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن النبي - ﷺ - قال : «لا تجالسوا أهل القَدَر ، ولا تفاتحوهم» .

قال الشيخ : «إسناده صحيح . . . حكيم بن شريك الهذلي : ذكره ابن حبان في الثقات [١٤٣] وجهله أبو حاتم [١٤٤] . . . والحديث رواه أبو داود ٤ / ٣٦٥ عن الإمام أحمد» .

قلت : هذا الحديث ضعيف جدا بهذا الاسناد ؛ لأن حكيما مجهول ، كما قال ابن حجر [١٤٥] . وذكر الحديث الامام السيوطي في الجامع الصغير [١٤٦] ، وعزاه للحاكم في المستدرك [١٤٧] ، ثم رمز له بالصحة ، وأقره الشيخ عبد الرحمن البنا [١٤٨] ، لكن المناوي تعقبه في «فيض القدير» بأن الذهبي قال : «حكيم بن شريك لا يعرف . وقال ابن الجوزي : «هذا حديث لا يصح» [١٤٩] . وضعف الحديث الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» [١٥٠] .

المثال الثالث :

قال أحمد (رقم ٦٨٥٥) : حدثنا علي بن إسحاق أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن أيوب أخبرني عبد الله بن جنادة المعافري : أن أبا عبد الرحمن الحبلي حدثه عن عبد الله بن عمرو حدثه عن النبي ﷺ قال : «الدنيا سجن المؤمن وسنته ، فإذا فارق الدنيا فارق السجن والسنة» .

قال الشيخ : «إسناده صحيح . . . عبد الله بن جنادة المعافرين : ثقة ، لم يترجم له الحافظ في التعجيل ، وترجم له الحسيني في الإكمال (ص ٥٩) باسم عبد الله بن جنادة المعافري البصري . . . ذكره ابن حبان في الثقات [١٥١] . . .

ورواه الحاكم في المستدرك ٤/ ٣١٥ من طريق سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب بهذا الاسناد ، وسكت هو والذهبي عن الكلام عليه .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ وقال : رواه أحمد والطبراني باختصار ، ورجال أحمد رجال الصحيح غير عبد الله بن جنادة ، وهو ثقة» . وأقره الشيخ البنا[١٥٢] .

أقول : هذا حديث ضعيف بهذا الإسناد ، لأجل عبد الله ابن جنادة فلم يوثقه أحد إلا ابن حبان ، فهو مجهول الحال ، وأما اللفظ الأول من الحديث وهو قوله ﷺ : «الدنيا سجن المؤمن» فهو حديث صحيح ، رواه مسلم ، بلفظ : «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر» [١٥٣] .

المثال الرابع :

قال أحمد (رقم ٦٦٥١) : حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا راشد بن يحيى المعافري : أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو قال : قلت : يا رسول الله ، ما غنيمة مجالس الذكر قال غنيمة مجالس الذكر الجنة (مرتين) .

قال الشيخ : إسناده صحيح ، راشد بن يحيى المعافري : ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات [١٥٤] . حديثه من غير رواية الإفريقي . وقال العجلي : «مصري تابعي ثقة[١٥٥]» . . . والحديث في مجمع الزوائد ١٠/ ٧٨ وقال : رواه أحمد والطبراني ، وإسناد أحمد حسن ، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ٢٣٤ وقال : رواه أحمد بإسناد حسن» .

قلت : هذا حديث ضعيف بهذا الإسناد ، لأن راشد بن يحيى المعافري قال فيه الحسيني : «مجهول»[١٥٦] . وعلى فرض أنه ثقة ، فلم يسلم السند من ابن لهيعة ، وأمره معروف .

المثال الخامس :

قال أحمد (رقم ٧٥٤) : حدثنا يزيد حدثنا حماد بن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن يسار : أن عمر بن حريث عاد الحسن بن علي ، فقال له علي : أتعود الحسن وفي نفسك ما فيها؟ فقال له عمرو : انك لست بربي ، فتصرف قلبي حيث شئت . قال علي : أما إن ذلك لا يمنعنا أن نؤدي النصيحة ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من مسلم عاد أخاه إلا ابتعث الله له سبعين ألف ملك ، يصلون عليه من أي ساعات النهار ، حتى يمسي ، ومن أي ساعات الليل كان ، حتى يصبح (الحديث) .

قال الشيخ : «اسناده صحيح . . . عبد الله بن يسار أبو همام الكوفي : ذكره ابن حبان في الثقات[١٥٧] . . . والحديث في مجمع الزوائد ٣/ ٣٠ ـ ٣١ وقال : رواه أحمد والبزار باختصار ، ورجال أحمد ثقات» . وأقره الشيخ البنا[١٥٨] .

قلت : قال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن يسار :

«مجهول ، من الثالثة»[١٥٩] .

والحديث بهذا السند مع القصة ضعيف ؛ لأجل جهالة عبد الله ابن يسار جهالة عينية ، لكن جزاء الزائر صباحاً ومساء بهذا القدر ـ أعني سبعين ألف ملك يصلون عليه ـ جاء من طرق أخرى بعضها صحيح[١٦٠] .

انظر أرقام الأحايث التي صححها أو حسنها وهي ضعيفة .

١ ـ ٢٦١

٢ ـ ٤٠٣

٣ ـ ٤١٦

٤ ـ ٥١٧

٥ ـ ٥٣٨

٦ ـ ٦٤٩

٧ ـ ٧٢٠

٨ ـ ١١٣١

٩ ـ ١١٤٣

١٠ ـ ١٣٩٧

١١ ـ ١٧٢٧

١٢ ـ ١٧٥٢

١٣ ـ ١٧٥٣

١٤ ـ ١٧٦١

١٥ ـ ٢٠٣١

١٦ ـ ٢١١٧

١٧ ـ ٢١٧٤

١٨ ـ ٣٠٨٨

١٩ ـ ٣٦٠٥

٢٠ ـ ٤٨٠٠

٢١ ـ ٧٨٤٢

٢٢ ـ ٨٢٤٤

انظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن أسانيدها

١ ـ ٤٣٦

٢ ـ ٤٤٢

٣ ـ ٥١١

٤ ـ ٥٩٠

٥ ـ ٩٩٢

٦ ـ ١٠٧٨

٧ ـ ١٣٦٩

٨ ـ ١٩٠٤

١٠ـ ٧٨٩٩

* * *

الفصل الثالث

ويتعلق بالقاعدة الثالثة

«توثيق عبد الله بن لهيعة مطلقاً وتصحيح حديثه»

ويحتوي على مبحثين :

ـ **المبحث الأول** : الكلام على هذه القاعدة .

ـ **المبحث الثاني** : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة .

«من هو عبد الله بن لهيعة؟»

هو عبد الله بن لهيعة ـ بفتح اللام ـ بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان المصري الحضرمي ويقال : الغافقي ، الفقيه القاضي ـ قاضي مصر ـ . ولد سنة ٩٦ هـ . وكان قد تولى القضاء في مصر للمنصور سنة ١٥٥ هـ . وتوفي سنة ١٧٤ هـ .

واحترق منزله وكتبه سنة ١٧٠ هـ .

سمع من عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن شعيب ، وعمرو بن دينار ، ودراج أبي السمح ، وحيي بن عبد الله المعافري ، وعطاء بن دينار ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقي ، وغيرهم كثير . وروى عنه حفيده أحمد بن عيسى بن عبد الله ، وابن أخيه لهيعة بن عيسى ، والثوري ، وشعبة ، والأوزاعي ، وعمرو بن الحارث ، والليث بن سعد ، وهو من أقرانه ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم كثير .

وروى له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه في سننهم ، ومسلم في صحيحه ،

مقروناً مصرحاً به ، وكذا البخاري في صحيحه ، والنسائي في سننه مقروناً من غير تصريح باسمه (١٦١) .

ما قيل في تضعيفه :

قال أبو حاتم : ضعيف ، مضطرب أمره ، يكتب حديثه على الاعتبار ، وقال ابن خزيمة : وابن لهيعة لست أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن إسماعيل .

وسئل أحمد عنه فضعفه ، وفي رواية أنه قال : «ما حديث ابن لهيعة بحجة وإني لأكتب كثيراً لأعتبر به ، ويقوي بعضه بعضاً» .

وقال محمد بن سعد : كان ضعيفاً ، ومن سمع منه أول أمره فأحسن حالاً من روايته ممن سمع منه بآخرته .

وقال الحاكم : «لم يقصد الكذب ، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ» .

وقال أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار : اختلط عقله في آخر عمره .

وقال ابن معين : ضعيف ، لا يحتج به . وقال أيضاً : هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها .

وقال البخاري عن الحميدي : كان يحيى بن سعيد (أي القطان) لا يراه شيئاً . وقال ابن مهدي : ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة ، إلا سماع ابن المبارك ونحوه .

وقال أبو عمرو الفلاس : من كتب عنه قبل احتراق كتبه : مثل ابن المبارك ، والمقرئ ، فسماعه أصح .

وقال أبو زرعة الرازي : «سماع الأوائل والأواخر منه سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن

وهب كانا يتبعان أصوله ، وليس ممن يحتج به .

وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن عدي : وهو ممن يكتب حديثه .

وقال ابن قتيبة : كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه ـ يعني فضعف بسبب ذلك ـ .

وقال ابن خراش : كان (ممن) يكتب حديثه ، (ثم) احترقت كتبه ، فكان من جاء بشيء قرأه عليه ، حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه .

قال الخطيب البغدادي : فمن ثم كثرت المناكير في روايته ، لتساهله .

وقال يحيى بن حسان : رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة ، فنظرت فإذا ليس هو من حديثه ، فجئت إليه فقال : ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب ، فيقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم .

وقال سبط ابن العجمي في الاحتياط بمن رمى بالاختلاط [١٦٢] : «والكلام فيه معروف ، وقال بعض مشايخي فيما قرأت عليه : إنه نسب إلى الاختلاط ، والعمل على تضعيف حديثه» .

وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ، وكان لا يرى تصحيح حديثه ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء [١٦٣] : «وكان من بحور العلم على لين في حديثه» .

وقال في الكاشف [١٦٤] : «العمل على تضعيفه» .

وقال في المغني [١٦٥] : «ضعيف» . وقال في تذكرة الحفاظ [١٦٦] : «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن» .

ما قيل في توثيقه :

قال ابن وهب : كان ابن لهيعة صدوقاً .

وقال أيضاً : حدثني الصادق البار ـ والله ـ عبد الله بن لهيعة .

وقال أبو داود : ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة .

وقال أحمد بن صالح : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ، طلاباً للعلم .

وفي رواية عنه أنه قال : ابن لهيعة : ثقة ، وما روي عنه من الأحاديث التي فيها تخليط يطرح ذلك التخليط .

وقال أحمد : من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ .

وقال أيضاً : كان ابن لهيعة من الثقات ، إلا أنه إذا لقن شيئاً حدث به .

وقال الشيخ أحمد شاكر في حديث النهي عن العزل عن الحرة إلا بإذنها «إسناده صحيح ، وضعفه صاحب الزوائد بابن لهيعة» .

وابن لهيعة عندنا ثقة» (رقم ٢١٢ ج١ ص ٢٤٧) .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٢٣٠٨ : «إسناده حسن . . . وابن لهيعة ثقة عندنا» .

وقال في حديث رقم ٨٧ ج ١ ص ١٩١ : «إسناده صحيح ، ابن لهيعة : هو عبد الله ، وهو ثقة ، تكلموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق اكتبه .

ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين» .

وقال ابن حبان : «قد سبرت [١٦٧] أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثير ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء ، على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فألزق تلك الموضوعات بهم» .

ثم قال : «وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثرة ، وذاك كان لا يبالي ، ما دفع إليه قرأه ، سواء كان ذلك من حديثه ، أو من غير حديثه ، فوجب التنكب [١٦٨] عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن

الضعفاء والمتروكين .

ووجب ترك الاحتجاج به برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ، لما فيها ما من حديثه» .

وقال : «كان ابن لهيعة صالحاً ، لكن يدلس عن الضعفاء ، ثم احترقت كتبه ، وكان أصحابنا يقولون : سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة : عبد الله ابن وهب ، وابن المبارك ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، فسماعهم صحيح .

وكان ابن لهيعة من الكاتبين للحديث والجماعين للعلم الرحالين فيه» (١٦٩) .

ولخص ابن حجر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في التقريب فقال : «صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما»(١٧٠) .

وقال محقق الكواكب النيرات : «إذا قلنا : إن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحه ـ كما هو رأي كثير من الأئمة ـ فرواية سفيان الثوري ، وشعبه ، والأوزاعي ، وعمرو بن الحارث المصري عنه صحيحه ؛ لأن هؤلاء الأربعة رووا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه» .

خلاصة ترجمته والراجح فيها

في ضوء ما تقدم نلخص أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه وهي كالتالي :

١ ـ ضعيف مطلقاً .

٢ ـ ثقة مطلقاً .

٣ ـ صالح في المتابعات .

٤ ـ حديثه صحيح إذا كان من رواية العبادلة الأربعة الذين تقدم ذكرهم ، وكذا كل

ثقة عرف أنه أخذ عنه قبل الاختلاط .

والرأي الرابع ، هو الرأي الصحيح الراجح عندي ، لأن ابن لهيعة ثقة في الحديث لا ريب في ذلك ، لكن عيبه الاختلاط ، والقاعدة في المختلطين : أن ما رواه قبل الاختلاط فصحيح ، وما رواه بعد الاختلاط فمردود ، وما لا يعرف يتوقف فيه ، والقول بتوثيقه مطلقاً ـ كما يقول العلامة أحمد شاكر ـ قول فيه نظر . والصواب ما رجحته (١٧١) والله تعالى أعلم .

* * *

الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة

المثال الأول :

قال أحمد (رقم ٦٦٠٤) : حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثني حييّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أقرأ القرآن فلا أجد قلبي يعقل عليه ، فقال رسول الله ﷺ : «إن قلبك حشي الإيمان ، وإن الأيمان يعطي العبد قبل القرآن» .

قال الشيخ : إسناده صحيح ، وهو في مجمع الزوائد ١/ ٦٣ وقال :«رواه أحمد وفيه ابن لهيعة» .

ولم يخرج الحديث من مصادر الحديث الأخرى كعادته ، ويبدو أن أحمد انفرد به .

وعليه فالحديث بهذا السند ضعيف ، لأجل ابن لهيعة ، لأن الراوي عنه ـ و هو حسن بن موسى الأشيب الثقة ـ لا ندري متى حدث به عنه ، أقبل الاختلاط أم بعده .

المثال الثاني

قال أحمد (٦٥٩٤) : حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن لهيعة أخبرنا أبو قبيل عن مالك بن عبد الله عن عبد الله ابن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ استعاذ من سبع موتات : موت الفجاءة ، ومن لدغ الحية ، ومن السبع ، ومن الحرق ، ومن الغرق ، ومن أن يخر على شيء ، أو يخر عليه شيء ، ومن القتل عند فرار الزحف .

قال الشيخ : إسناده صحيح والحديث في مجمع الزوائد ٢/ ٣١٨ ، وقال : رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام . . . والحديث رواه ابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٦٥) عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار ، عن ابن لهيعة بهذا الإسناد . . . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ١٦٦ وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه كلام (١٧٢) . . .

وأشار ابن حزم في المحلى ٦/ ٢٠٨ إلى هذا الحديث فضعفه بابن لهيعة كعادته . . .» .

وأخرجه أحمد رقم ٧٠٥٤ بالسند نفسه .

والحديث بهذا السند ضعيف لأجل ابن لهيعة ؛ لأن الراوي عنه لا يعرف متى روى عنه أقبل الاختلاط أم بعده .

المثال الرابع

قال أحمد (رقم ٧٠٦٧) : حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن واهب بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي : أنه قال : رأيت فيما يرى النائم لكأن في إحدى أصبعي سمناً ، وفي الأخرى عسلاً ، فأنا ألعقهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ : فقال : تقرأ الكتابين : التوراة والفرقان ، فكان يقرؤهما .

قال الشيخ : «إسناد صحيح . . . والحديث في مجمع الزوائد ٧/ ١٨٤ وقال : «رواه أحمد ، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف» [(١٧٣)] .

والحديث ضعيف بهذا الإسناد ، لأجل ابن لهيعة ، لأننا لا ندري هل حدث عنه قتيبة قبل الاختلاط أم بعد؟ .

انظر أرقام الأحاديث التي صححها وحسن بعضها ، وقد تفرد ابن لهيعة بها ٨٧ بالقصة ، ٢٣٠٨ ، ٢٦٧٧ ، ٢٩٠٠ ، ٥٣٩٨ ، ٦٦٠٢ ، ٦٦٠٣ ، ٦٦٠٥ ، ٦٦٠٦ ، ٦٦٠٧ ، ٦٦١٢ ، ٦٦١٤ ، ٦٦٢٠ ، ٦٦٣٩ ، ٦٦٤١ بهذا السياق ، ٦٦٤٨ ، ٦٦٤٩ ، ٦٦٥١ ، ٦٦٥٥ ، ٦٦٥٧ ، ٦٦٥٨ ، ٧٠٤٥ ، ٧٠٦٤ ، ٨٧٥٢ .

وانظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن أسانيدها

١٤٤٦ ، ١٧٤٨ ، ٢٢٦٣ ، ٣٧٨٢ ، ٥٣٩٠ ، ٥٣٩٢ ، ٥٩٠٠ ، ٦٤٧٨ ، ٦٤٨١ ، ٦٥٩٦ ، ٦٥٩٧ ، ٦٥٩٨ ، ٦٥٩٩ ، ٦٦٠٠ ، ٦٦٠١ ، ٦٦٠٨ ، ٦٦٠٩ ، ٦٦١٣ ، ٦٦١٥ ، ٦٦١٧ ، ٦٦١٨ ، ٦٦١٩ ، ٦٦٢٠ ، ٦٦٢١ ، ٦٦٣٤ ، ٦٦٣٥ ، ٦٦٣٦ ، ٦٦٣٨ ، ٦٦٤٠ ، ٦٦٤٧ ، ٦٦٥٠ ، ٦٦٥٢ ، ٦٦٥٣ ، ٦٦٥٤ ، ٦٧٤٤ ، ٦٧٥٣ ، ٦٧٥٥ ، ٧٠٤٤ ، ٧٠٦٦ ، ٨٩٣٢ .

الفصل الرابع

ويتعلق بالقاعدة الرابعة ، وهي :

«سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم الرازي عن الراوي

- جرحاً أو تعديلاً - توثيق له»

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : الكلام على هذه القاعدة

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة

الكلام على هذه القاعدة

لقد تتبعت مصدر هذه القاعدة فلم أقف على أصل قديم صريح لها ، ثم بدا لي بعد التحقيق والدراسة أن أول من صرح بها هو : العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي الحنفي (ت ١٣٩٤ هـ) ، فقد ذكر هذه القاعدة في مقدمة كتابه «إعلاء السنن» ، قال :

«كل من ذكره البخاري في تواريخه ، ولم يطعن فيه ، فهو ثقة» [١٧٤] . وقال أيضاً : «سكوت ابن أبي حاتم أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له» [١٧٥] . وقال أيضاً : «سكوت أبي زرعة أو ابن أبي حاتم عن الجرح في الراوي توثيق له» [١٧٦] .

ثم جاء العلامة الشيخ أحمد شاكر فسلك مسلك من سبقه ، فقد ترجم لأبي موسى الراوي عن وهب ابن منبه ، وعنه سفيان ج ٥ ص ١٢٣ رقم ٣٣٦٢ بعد أن قال : إسناده صحيح ، «وأبو موسى هذا وإن جهله المنذري ، وصاحب التهذيب ، فقد عرفه ابن حبان ، فذكره في الثقات ، وعرفه البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ، فترجمه

فقد عرفه ابن حبان ، فذكره في الثقات ، وعرفه البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ، فترجمه في الكنى ، وذكر هذا الحديث [١٧٧] من روايته ، ولم يذكر فيه شيئاً ، فهو منه توثيق [١٧٨] ، وعرفه الترمذي فحسن حديثه» .

وقال عند تعليقه على حديث رقم ١٤٩١ ج ٣ ص ٥٠ ـ ٥١ : «إسناده صحيح» . ثم أخذ يترجم ليحى بن سعد بن أبي وقاص قائلاً : «ترجمه البخاري في الكبير ٤/ ٢/ ٢٧٥ فلم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن سعد في الطبقات ٥/ ١٢٦ فلم يذكر شيئاً من حاله .

وسكوت البخاري عن جرحه توثيق له» .

وقال عند حديث رقم ٣٧٥٩ ح ٥ ص ٢٨٥ ـ وهو يترجم للوليد بن أبي هشام ـ إن ابن حجر لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً في التهذيب ، ثم قال : إن البخاري ذكره في التاريخ الكبير ٤/ ٢/ ١٥٧ ، ولم يذكر فيه جرحاً . . .» وهو أمارة التوثيق في تاريخ البخاري» .

وقال في ج ٦ ص ٣٢٠ ـ عند حديث رقم ٤٧٠٤ وهو يترجم لأبي حنظلة ـ : «وترجمه البخاري في الكنى رقم ٢٠٨ . . . وهذا كاف في توثيقه كعادة البخاري» .

وقال في ج ٦ ص ٣١٢ عند حديث رقم ٤٦٨٣ ، وهو يترجم لزيد العمي : « . . . وترجمه البخاري في الكبير ٣/ ١/ ٣٥٨ فلم يذكر فيه جرحاً ، وهذا يؤيد أنه ثقة» .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٢٢٣٤ : «إسناده صحيح . الحكم بن مصعب القرشي المخزومي ، قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أيضاً في الضعفاء . . . والذي أراه أنه إن جهله أبو حاتم فقد عرفه غيره ، وإن تناقض فيه ابن حبان فلا يؤخذ بكلامه ، فإن البخاري عرفه وترجمه في الكبير ١/ ٢/ ٣٣٦ . . . فلم يذكر فيه جرحاً فهو ثقة عنده ، خصوصا وأنه لم يذكره هو ولا النسائي في الضعفاء» .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٥٠٤٢ وهو يترجم لعون بن عبد الله الأزدي : ثقة ، ترجمه البخاري في الكبير ٤/ ١/ ١٤ . . . وترجمه ابن أبي حاتم ٣/ ١/ ٣٨٥ . . . فلم يجرحه البخاري ولا ابن أبي حاتم » .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٧٦٧٦ ج ١٤ ص ١١٠ وهو يترجم للحارث ابن عبد المطلب أحد الرواة : «وأيا ما كان فالرجل ثقة ، بأن البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا فيه جرحاً وبأن ابن حبان ذكره في الثقات» .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٤٢٥٢ ح ٦ ص ١٢٦ ـ ١٢٧ وهو يترجم لعثمان بن حسان :

«قال في التعجيل : ذكره ابن حبان في الثقات ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، وهذا كاف في توثيقه» .

وقال في تعليقه على حديث رقم ٧٦٦ وهو يترجم لعلي بن علقمة الأنماري : «ذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ ١/ ١٩٧ ، فلم يذكر فيه شيئاً» .

وعلى هذه القاعدة مشى الشيخ في تحقيق أحاديث المسند ، فقد وثق وصحح أحاديث وهي ضعيفة ، أو صحح وحسن أسانيدها بناء على هذه القاعدة .

وقد ذهب إليها أيضاً الشيخ تقي الدين الندوي المظاهري ، قال : «وكثيراً ما يسكت ـ أي البخاري ـ عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ، ومعنى ذلك توثيق له» كما في كتابه «علم رجال الحديث»[179] .

وقال الدكتور أكرم العمري في كتابه «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» [180] :

«وهو يعرف بالتاريخ الكبير للبخاري : «وكذلك لا يبالغ ـ أي البخاري ـ في الفاظ التوثيق بل يكتفي بقوله : «ثقة ، أو حسن الحديث ، أو يسكت عن الرجل ، وسكوته : توثيق له» .

وتوسع العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، فذهب الى أن سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ، ولم يأت بمتن منكر ، يعد توثيقاً له ، فقد قال في

خاتمة بحثه المسمى «سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ، ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقاً له» (١٨١) : «فإذا علم هذا كله اتضحت وجاهة ما أثبته من أن مثل البخاري أو أبي زرعة أو أبي حاتم ، أو ابنه ، أو ابن يونس المصري الصدفي ، أو ابن حبان ، أو ابن عدي ، أو الحاكم الكبير أبي أحمد ، أو ابن النجار البغدادي ، أو غيرهم ، ممن تكلم أو ألف في الرجال إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتن منكر ، يعد سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل ، ولا يعد من باب التجريح والتجهيل ، ويكون حديثه صيحاً ، أو حسناً ، أو لا ينزل عن درجة الحسن إذا سلم من المغامز» .

ويرى الحافظ ابن كثير في تفسير سورة البقرة عند كلامه على الحديث الذي رواه أحمد(١٨٢) في قصة هاروت وماروت مع الزُّهْرَة ، بأن سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي يعتبر مجهول الحال . قال : «فقد ساقه (أي ساق الإمام أحمد حديث الزهرة) من طريق موسى بن جبر عن عبد الله بن عمر مرفوعاً» . ثم قال : «وموسى بن جبر : ذكره ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» ، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا . (أي : لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً» ، فهو مستور الحال»(١٨٣) .

علماً بأن الشيخ أحمد حكم على الحديث بالضعف ، مع كونه صرح بأن البخاري ، ذكره في التاريخ الكبير فخالف قاعدته (١٨٤) .

ويرى أبو الحسن علي بن محمد الفارسي المغربي المشهور بابن القطان (ت ٦٢٨ هـ) ، بأن سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم عن الراوي تجهيل له ، فقد قال في حديث ذكره (١٨٥) : «وعلته (أي علة ضعفه) الجهل بحال موسى بن أبي اسحاق ، وذكره ابن أبي حاتم ، ولم يعرّف من أمره بشيء» فهو عنده مجهول» (١٨٦) .

وقال في تعليقه على حديث آخر : «كل من في هذا الإسناد معروف ، إلا محمد ابن الحصين ، فإنه مختلف فيه ، مجهول الحال ، ولم يعرف هو (أي البخاري) ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء ، فهو عندهما مجهول» (١٨٧) .

وأعل حديثاً آخر بأن فيه عبد الواحد بن نافع أبا الرماح قال : «وهو مجهول الحال» (١٨٨) .

قلت : وعبد الواحد هذا ، ذكره البخاري [١٨٩] وابن أبي حاتم [١٩٠] وسكتا عنه .

ويرى هذا أيضاً الشيخ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) ، فقد نقل عنه الزيلعي بأنه قال في الإمام : «وبهذا الإسناد ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وهو معلول بجهالة حال (عثمان) بن السائب وأبيه» [١٩١] . قلت : عثمان هذا : ذكره البخاري [١٩٢] وابن أبي حاتم [١٩٣] وسكتا عنه ، وكذلك السائب الجمحي المكي ، فقد ذكره [١٩٤] وسكت عنه .

ويبدو لي أن هذه قاعدته في كل من يسكت عنه ، فقد نقل عنه الزيلعي عند ترجمته لعبدالرحمن بن سعد بن عمار : قال الشيخ ابن دقيق العيد في «الإمام» : «ولم يذكر ابن عدي عبدالرحمن هذا بجرح ولا تعديل ، فهو مجهول عنده» [١٩٥] .

وقد مشى الشيخ الألباني على أن من سكت عنه ابن أبي حاتم يكون مجهولاً ، أو مجهول الحال [١٩٦] فقد ترجم لعبيد بن عبدالرحمن أبي عمرو البجلي ، قال : «ذكره ابن حبان (أي في المجروحين) فقال : «يروي الموضوعات عن الثقات» . وقد أورده ابن أبي حاتم فيمن اسمه عبيدة - بالفتح - ٣/ ١/ ٩٢ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً» .
قال : «وفي هذا تنبيه على أنه لا ينبغي أن يحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على أنه ثقة ، كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين [١٩٧] فإنك ترى هذا الرجل قد سكت عنه ، ويبعد جداً أن يكون عنده ثقة ، مع قول ابن حبان فيه ما تقدم» [١٩٨] وقال : «فلا يجوز أن يتخذ سكوته (أي ابن أبي حاتم) عن الرجل توثيقاً منه له ، كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا من المحدثين» [١٩٩] .
ويرى أيضاً - الحافظ أبو عبدالله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي بأن من سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم يكون مجهولاً : وذلك في كتابه «التذكرة برجال العشرة» . مثل :
١ - أخشن السدوسي [٢٠٠] .
٢ - روح بن عابد الشامي [٢٠١] .
٣ - سويد بن الحارث [٢٠٢] .
٤ - عبدالله بن عباد الأنصاري الزرقي [٢٠٣] .

٥ - عبدالله بن مرثد [٢٠٤] .

ويبدو لي بأن هذا مذهب للحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ، فقد ترجم البخاري[٢٠٥] وابن أبي حاتم [٢٠٦] لمحمد بن الأسود وسكتا عنه . وقال الهيثمي : «فيه جهالة»[٢٠٧] .

وترجم ابن أبي حاتم [٢٠٨] ليحى بن خالد أبي زكريا وسكت عنه ، وقال الهيثمي : «مجهول»[٢٠٩] .

وترجم ابن أبي حاتم[٢١٠] لإسحاق بن عبدالله بن كيسان وسكت عنه . وقال الهيثمي : «ضعيف»[٢١١] . وأحياناً يوثق ، فقد قال في حديث : «رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات»[٢١٢] .

قلت : وفيه يوسف بن الزبير مولى عبدالله بن الزبير ، ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح ولا تعديل[٢١٣] .

وقد مشى على القول بأن من سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم يعتبر مجهولاً : الحافظ أبو عبدالله ابن الذهبي ، وكذا ابن حجر ، فقد ترجم لإياس بن نذير الضبي الكوفي[٢١٤] وقال : ذكره ابن أبي حاتم[٢١٥] وبيَّض . مجهول .

وكذلك الحافظ ابن حجر فقد ذكره في التهذيب[٢١٦] وقال : ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن أبي حاتم[٢١٧] وبيض ، فهو مجهول .

وترجم الذهبي لإسحاق بن يحيى الكلبي الحمصي وقال : لا يعرف[٢١٨] وذكره ابن أبي حاتم[٢١٩] وسكت عنه .

وترجم لإسحاق بن يحيى بن الوليد بن أخي عبادة بن الصامت وقال : قال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة[٢٢٠] ، وذكره ابن أبي حاتم[٢٢١] وسكت عنه .

وقال ابن حجر : مجهول الحال[٢٢٢] .

وترجم لمحمد بن إبراهيم بن مسلم القرشي[٢٢٣] قائلاً : «روى عنه هشام بن عمار خبراً موضوعاً في الدعاء لحفظ القرآن ، آفته القرشي» . وترجمه البخاري[٢٢٤] وسكت عنه .

وترجم الذهبي لمحمد بن إبراهيم بن عبدالله الهاشمي[٢٢٥] .

وقال : «مجهول» . وترجمه البخاري وسكت عنه[٢٢٦] .

وترجم الذهبي لإسحاق بن عبدالله أبي يعقوب الدمشقي ، وقال نقلاً عن الأزدي : (ذاهب الحديث)[٢٢٧] ، وترجمه ابن أبي حاتم[٢٢٨] وسكت عنه .

وترجم الذهبي[٢٢٩] وابن حجر[٢٣٠] والخزرجي[٢٣١] لمحمد بن إبراهيم الباهلي ، وقالوا : «مجهول» . وترجمه البخاري[٢٣٢] وسكت عنه .

وترجم ابن حجر[٢٣٣] لمحمد بن الحسين التميمي ، وقال : مجهول . وترجمه البخاري[٢٣٤] وابن أبي حاتم[٢٣٥] وسكتا عنه . وترجم ابن حجر[٢٣٦] لعثمان بن زفر الجهني الدمشقي ، وقال : مجهول . وترجمه البخاري[٢٣٧] وسكت عنه .

وترجم ابن حجر[٢٣٨] لإسحاق بن عبدالله بن جعفر الهاشمي وقال : مستور . وترجمه البخاري ، وسكت عنه[٢٣٩] .

* * *

خلاصة أقوال العلماء
فيمن سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم

القول الأول : إن من سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم ، يعتبر توثيقاً له .

القول الثاني : يعتبر مستوراً .

القول الثالث : يعتبر مجهولاً .

واستدل أصحاب القول الأول : بأن المتكلم في الرجال ، لا يمكن أن يسكت عن جرحه ، إذ لو كان فيه جرح لذكره . فدلَّ السكوت عنه على قبوله وارتضائه .

قلت : وهذا فيه نظر ، وهو تحكم لا دليل عليه ، وما ذكر لهم من الدليل هو في غاية السقوط ؛ لأننا نقول : إن الراوي لو كان ثقة لما سكت عن توثيقه ، فدلَّ ذلك على أنهم لم يعرفوه ، بل عدم ذكرهم لجرحه يوقع في النفوس ريبة تمنع من قبول روايته ، فكيف يكون ثقة؟ بل إن ابن أبي حاتم نصَّ في أول كتابه[٢٤٠] على منهاجه ، قال : «على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل ، كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى» .

فهذا النص منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك ، فكيف نقول : إن من سكت عنه ثقة؟ وكذلك نص البخاري على سكوته بأنه يحتمل التوثيق ويحتمل غيره . قال الإمام المزي[٢٤١] في آخر ترجمة عبدالكريم بن أبي المخارق : قال الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي : «بيَّن مسلم جرحه (أي : جرح عبدالكريم بن أبي المخارق) في صدر كتابه (أي في مقدمة صحيحه)» .

وأما البخاري : فلم ينبه من أمره على شيء[٢٤٢] ، فدلَّ أنه عنده على الاحتمال ، لأنه قد قال في التاريخ : «كل من لم أبيّن فيه جرحة ، فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : فيه نظر ، فلا يحتمل» .

فهذا النص يعتبر فاصلاً في الموضوع ؛ لأن صاحب القول بيَّن مراده من السكوت ، فهل بعد هذا الكلام كلام؟ .

فالتحقيق في هذه المسألة بأن سكوت المتكلم عن الراوي بجرح أو تعديل ، قد يكون توثيقاً ، وقد يكون تضعيفاً ، وقد يكون تجهيلاً ، وإنما سكتوا عمن حاله كذلك ؛ لشهرته أو لاعتبارات أخرى ، فقد رأينا البخاري سكت عن أناس ثقات ، مثل :

١ - الإمام أحمد بن حنبل[٢٤٣] .
٢ - الإمام الشافعي[٢٤٤] .

وسكت عن ضعفاء ، مثل :
١ - محمد بن أشعث بن قيس الكندي[٢٤٥] ، قال فيه ابن حجر : «مقبول»[٢٤٦] .
٢ - محمد بن إبراهيم اليشكري[٢٤٧] ، قال فيه ابن حجر : «مقبول»[٢٤٨] .
٣ - عبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٢٤٩] ، قال فيه ابن حجر : «ضعيف»[٢٥٠] وقال الذهبي : «ضعفوه»[٢٥١] .

وسكت عن أناس مجاهيل عيناً أو حالاً ، مثل :
١ - محمد بن إبراهيم الباهلي[٢٥٢] ، قال ابن حجر والخزرجي مجهول[٢٥٣] .
٢ - إسحاق بن أبي طريفة[٢٥٤] ، قال الذهبي : مجهول[٢٥٥] .
٣ - إسحاق بن عمر[٢٥٦] ، قال الذهبي : مجهول[٢٥٧] .
٤ - إسحاق بن كعب بن عجرة[٢٥٨] ، قال الذهبي : تابعي مستور[٢٥٩] وقال ابن حجر : مجهول الحال[٢٦٠] .

وسكت عن أناس لأنه لم يعرفهم ، مثل :
١ - محمد بن قيس عن أبي الحكم البجلي ثم ترجم لمحمد بن قيس المكي ، ثم قال :

فلا أدري أهو الأول أم لا[٢٦١] .

٢ - وترجم لإبراهيم بن حنظلة عن أبيه ثم قال : إن لم يكن - يعني إبراهيم بن حنظلة - ابن أبي سفيان فلا أدري من هو[٢٦٢] .

٣ - وترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن أبي ربيعة المخزومي ، ثم ترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة ، ثم ختم ترجمته بقوله : «إن لم يكن هذا هو الأول فلا أدري»[٢٦٣] .

وكذلك فعل ابن أبي حاتم ؛ فقد سكت عن مجاهيل ، مثل :

١ - محمد بن الأسود بن خلف[٢٦٤] ، قال ابن حجر : لا يعرف من هو ، ولا أبوه[٢٦٥] .

٢ - حصين بن اللجلاج[٢٦٦] ، قال الذهبي : لا يدري من هو[٢٦٧] ، وقال ابن حجر : مجهول[٢٦٨] .

* * *

المبحث الثاني
الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة

المثال الأول :

قال أحمد (رقم ٦٤٩) : حدثنا مروان بن معاوية الفزاري أنبأنا الأزهر بن راشد الكاهلي عن الخضر بن القواس عن أبي سخيلة قال : قال علي : ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله تعالى ، حدثنا بها رسول الله - ﷺ - ؟ ﴿**ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير**﴾ وسأفسرها لك يا علي : ما أصابكم من مرض ، أو عقوبة ، أو بلاء في الدنيا ، فبما كسبت أيديكم . والله تعالى أكرم من أن يثني عليهم العقوبة في الآخرة ، وما عفا الله تعالى عنه في الدنيا ، فالله تعالى أحلم من أن يعود بعد عفوه .

قال الشيخ : «إسناده حسن . أزهر بن راشد الكاهلي : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : مجهول كما في التهذيب ، ولكن ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦ ولم يذكر فيه جرحاً .

الخضر بن القواس :جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . (ج ٦ ، ص ٢٧٦) .

أبو سخيلة : - بالتصغير - قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه . ولم يذكروا فيه جرحاً .

والتابعون على الستر والقبول ، حتى يثبت فيهم ما يجرحهم» .

قلت : قال ابن حجر في التقريب في ترجمة أزهر بن راشد الكاهلي : ضعيف[٢٦٩] ، وقال في ترجمة الخضر : مجهول[٢٧٠] ، وقال في ترجمة أبي سخيلة : مجهول[٢٧١] .

فأنت ترى بأن تحسينه للحديث يعود إلى الأسباب الآتية :

١ - أزهر بن راشد ، ذكره البخاري وسكت عنه .

٢ - الخضر بن القواس : ذكره ابن حبان في الثقات .

٣ - أبو سخيلة : تابعي ، والتابعون ثقات عنده إذا لم يرد فيهم جرح .

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف وليس بحسن .

لكن الجزء الأخير منه من قوله ﷺ : «والله تعالى أكرم» إلخ ، رواه أحمد في المسند برقم ٧٧٥ ، والحاكم في المستدرك ٢/ ٤٤٥ من طريق أبي جحيفة عن علي . وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح .

المثال الثاني :

قال أحمد (رقم ٧٩٢٤) : حدثنا يزيد أخبرنا حماد بن سلمة وعفان حدثنا حماد - (هكذا) - أخبرنا علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال : «تخرج الدابة ومعها عصا موسى - عليه السلام - ، وخاتم سليمان - عليه السلام - فتخطم[٢٧٢] الكافر - قال عفان : أنف الكافر بالخاتم - ، وتجلو وجه المؤمن بالعصا ، حتى أن أهل الخوان[٢٧٣] ليجتمعون على خوانهم ، فيقول هذا : يا مؤمن ، ويقول هذا : يا كافر .

قال الشيخ : «إسناده صحيح ، أوس بن خالد تابعي حجازي ، ترجمه البخاري في الكبير ١/ ٢/ ١٩/ ٢٠ . . . وترجمه ابن أبي حاتم ١/ ١/ ٣٠٥ ، ثم لم يذكر هو ولا البخاري فيه جرحاً . . . علي بن يزيد بن جدعان عندنا ثقة . والحديث : رواه الطيالسي (٢٥٦٤) عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد نحوه مختصراً قليلاً .

ورواه الترمذي ٤/ ١٥٨ ، وابن ماجه ٤٠٦٦ ، والطبري في التفسير ٢٠/ ١١ طبعة بولاق ، والحاكم في المستدرك ٤/ ٤٨٥ - ٤٨٦ ، كلهم من طريق حماد بن سلمة بهذا الإسناد نحوه ، قال الترمذي : «هذا حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - من غير هذا الوجه في دابة الأرض . ولم يتكلم عليه الحاكم ولا الذهبي» .

قلت : أوس بن خالد : ترجمه ابن حجر في التقريب هكذا «أوس بن أبي أوس ، واسم أبي أوس : خالد الحجازي ، يكنى أبا خالد ، مجهول .

وقيل : إنه أبو الجوزاء ، فإن صحَّ فلعلَّ له كنيتين»(٢٧٤) .

وعلى كل حال ، فالحديث بهذا السند ، وبهذه السياقة ليس بصحيح ، بل ضعيف ، لأجل أوس ، فإنه مجهول ، وأيضاً فيه : علي بن زيد بن جدعان ، وهو ضعيف ، كما في التقريب(٢٧٥) . وقال الذهبي : «ليس بالثبت»(٢٧٦) .

وذكر السيوطي هذا الحديث في الجامع الصغير(٢٧٧) ورمز له بالضعف ، ووافقه الألباني في ضعيف الجامع الصغير(٢٧٨) . ولم يتكلم المناوي في فيض القدير على إسناده ، ولا الشيخ البنا في الفتح الرباني(٢٧٩) .

قلت : جاء حديث آخر بلفظ : «تخرج الدابة فتسم(٢٨٠) الناس على خراطيمهم ، ثم يعمّرون فيكم ، حتى يشتري الرجل الدابة ، فيقال : ممن اشتريت؟ فيقول : من الرجل المخطم» .

ذكره السيوطي(٢٨١) ، وعزاه لأحمد من حديث أبي أمامة ، ورمز له بالحسن ، ووافقه المناوي في فيض القدير ، ونقل عن الهيثمي قوله في سند الحديث : «رجاله رجال الصحيح ، غير عمرو بن عبدالرحمن بن عقبة . وهو ثقة» .

وأقره البنا(٢٨٢) وصححه الألباني(٢٨٣) .

المثل الثالث :

قال أحمد (رقم ١٦٢٠) : حدثنا روح حدثنا ابن عون عن محمد بن محمد بن الأسود عن عامر بن سعد عن أبيه قال :

لما كان يوم الخندق ورجل يتّرس ـ جعل يقول بالترس هكذا ، فوضعه فوق أنفه ثم يقول : هكذا ، يسفّله بعد ـ قالَ : فأهويت إلى كنانتي فأخرجت منها سهماً مدمًّا ، فوضعته في كبد القوس ، فلما قال هكذا ـ يسفّل الترس ـ رميت ، فما نسيت وقع القدح على كذا وكذا من الترس .

قلت : وسقط ، فقال برجله افضحك نبي الله ﷺ ، أحسبه قال : حتى بدت نواجذه ، قال : قلت : لِمَ؟ قال : لفعل الرجل .

قال الشيخ : «إسناده صحيح ، محمد بن محمد بن الأسود الزهري : من بني زهرة ، ترجمه الحافظ في التهذيب ٩/ ٤٣١ فلم يقل فيه شيئاً ، وذكر في التقريب[٢٨٤] : أنه مستور ، وترجمه البخاري في الكبير ١/ ١/ ٢٢٦ فلم يذكر فيه جرحاً . . . والحديث في مجمع الزوائد ٦/ ١٣٥ - ١٣٦ وقال : رواه أحمد والبزار . . . ورجالهما رجال الصحيح ، غير محمد بن محمد بن الأسود ، وهو ثقة . وأقره البنا في الفتح الرباني[٢٨٥] . والحديث - كما ترى - ضعيف بهذا السند لجهالة محمد .

المثال الرابع :

قال عبدالله بن أحمد (رقم ٢٢٣٤) : وجدت في كتاب أبي بخط يده : حدثنا مهدي بن جعفر الرملي حدثنا الوليد يعني ابن مسلم عن الحكم بن مصعب عن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده عبدالله بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : «من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب .

قال الشيخ : إسناده صحيح . الحكم بن مصعب القرشي المخزومي : قال أبو حاتم : مجهول . وذكره ابن حبان في الثقات وذكره أيضاً في الضعفاء وقال : لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار .

والذي أراه : أنه إن جهله أبو حاتم فقد عرفه غيره ، وإن تناقض فيه ابن حبان ، فلا يؤخذ بكلامه ، فإن البخاري عرفه ، وترجمه في الكبير ١/ ٢/ ٣٦٦ . . . فلم يذكر فيه جرحاً ، فهو ثقة عنده ، خصوصاً وأنه لم يذكره هو ولا النسائي في الضعفاء .

والحديث : رواه أبو داود ١/ ٥٦٠ عن هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم ، ونسبه المنذري للنسائي[٢٨٦] ، وابن ماجه ، قال : «وفي إسناده : الحكم بن مصعب ، ولا يحتج به» .

وهـذا غلو منه شـديد ، وذكـره السويطي في الجامع الصغير ٨٥٠٨ ، ونسبه لأحمد والحاكم» .

قلت : صححه السيوطي في الجامع الصغير[٢٨٧] ، وتعقبه المناوي في «فيض القدير» بقوله : «قال الحاكم : صحيح ، ورده الذهبي بأن فيه الحكم بن مصعب ، فيه جهالة ، وقال في المهذب مجهول ، وقال الصدر المناوي : «فيه الحكم بن مصعب ولا يحتج به» . ومدار الطرق عليه ، وهو مجهول العين[٢٨٨] : فالحديث ضعيف بهذا السند ، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير[٢٨٩] وفي السلسلة الضعيفة[٢٩٠] .

المثال الخامس :

قال أحمد (رقم ٥٠٤٢) : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي فروة الهمداني سمعت عوناً (ابن عبدالله) الأزدي ، قال : «كان عمر بن عبيدالله بن معمر أميراً على فارس ، فكتب إلى ابن عمر يسأله عن الصلاة؟ فكتب ابن عمر : إن رسول الله - ﷺ - كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم .

قال الشيخ : «إسناده صحيح . . عون بن عبدالله الأزدي : ثقة ، ترجمه البخاري في الكبير ١/ ١/ ١٤ . . . وترجمه ابن أبي حاتم ٣/ ١/ ٣٨٥ . . . فلم يجرحه البخاري ولا ابن أبي حاتم» .

قلت : هذا سند ضعيف ، لأن عوناً مستور ، ومن كان حاله كذلك فلا يقال : حديثه صحيح عند جمهور المحققين من المحدثين .

المثال السادس :

قال أحمد (رقم ٣٨٥٧) : حدثنا أبو النضر حدثنا أبو معاوية يعني شيبان ، عن أبي اليعفور عن أبي الصلت عن أبي عقرب قال : غدوت إلى ابن مسعود ذات غداة في رمضان ، فوجدته فوق بيته جالساً ، فسمعنا صوتاً وهو يقول : صدق الله وبلغ رسوله ، فقلنا : سمعناك تقول : صدق الله وبلغ رسوله ، فقال : إن رسول الله - ﷺ - قال : «إن ليلة القدر في النصف من السبع الأواخر من رمضان ، تطلع الشمس غداة إذ صافية ليس لها شعاع» . فنظرت إليها فوجدتها كما قال رسول الله - ﷺ - .

قال الشيخ : «إسناده صحيح . . . أبو الصلت : ترجمه في التعجيل ٤٩٦ وقال : «مجهول» . وقد ترجمه البخاري في الكنى رقم ٣٦٩ فلم يذكر فيه جرحاً . أبو عقرب : ترجمه في التعجيل ٥٠٦ - ٥٠٧ فقال الحسيني : «مجهول» . وقال ابن حجر : بأن ابن خلفون ذكره في الثقات ، وترجمه البخاري في الكنى رقم ٥٥٥ فلم يذكر فيه جرحاً . . .

والحديث : في مجمع الزوائد ٣/ ١٧٤ وقال : «رواه أحمد وأبو يعلى ، وأبو عقرب : لم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات»(٢٩١) . وقد وجدنا من ترجم لأبي عقرب والحمد لله» .

قلت : الحديث بهذا الإسناد فيه ظلمات ، فكيف يكون إسناده صحيحاً؟ ولن يكون ذلك إلاَّ جرياً على قاعدة الشيخ التي سار عليها وذهب إليها من أن كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يذكره بجرح أو تعديل ولم يذكره في الضعفاء فهو ثقة .

وأما طلوع الشمس صبيحة ليلة القدر لا شعاع لها ، فقد جاء ذلك من طرق(٢٩٢) .

أ - انظر أرقام الأحاديث التي صححها أو حسنها وهي ضعيفة ، اعتماداً على سكوت البخاري عن بعض رواتها .

١ - ٥٢٦
٢ - ٦٤٤
٣ - ٣٠٥٦
٤ - ٣٩٨٠
٥ - ٤٧٢٨
٦ - ٥٦٨٩
٧ - ٦٧٧٤

ب - انظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن سندها على نحو ما سبق :

١ - ٦٧٢	٤ - ٤٣٠٨
٢ - ١٤٩١	٥ - ٥٩٥٣
٣ - ٢١٤٢	٦ - ٦٤٩٤

ج - انظر أرقام الأحاديث التي صححها أو حسنها ، اعتماداً على سكوت البخاري عن الراوي ، وذكر ابن حبان له في الثقات وهي ضعيفة .

١ - ٤٢٦	١١ - ٤٨٥٣
٢ - ٤٩٥	١٢ - ٥١١٢
٣ - ٤٥٧	١٣ - ٥٧٦٣
٤ - ٦٤٦	١٤ - ٦٢٣٣
٥ - ٦٦٧	١٥ - ٦٥٥٠
٦ - ١٣٩٧	١٦ - ٦٨٨٥
٧ - ١٦٤٨	١٧ - ٦٨٩٠
٨ - ٣٣٦٢	١٨ - ٧٠١١
٩ - ٣٤٧٢	١٩ - ٧٠٤٠
١٠ - ٤٣٦٢ (بهذه السياقة)	٢٠ - ٧٠٦٤

د - انظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن أسانيدها على نحو ما سبق .

١ - ٥٥٥	٦ - ١٥٠٣
٢ - ٦٥٥	٧ - ١٦٦٠
٣ - ٨٠٢	٨ - ٤٣٦٢
٤ - ١٤٦٩	٩ - ٦٥٤٨
٥ - ١٤٧٣	١٠ - ٧٥٢٤

هـ - انظر أرقام الأحاديث التي صححها أو حسنها ، اعتماداً على سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن الراوي ، وذكر ابن حبان له في الثقات ، وهي ضعيفة .

١ - ٤٦٠ ٦ - ٧٤٦٩
٢ - ٣٨٢٦ ٧ - ٧٩٤٢
٣ - ٣٨٢٢ ٨ - ٧٩٦٢
٤ - ٣٨٦٤ ٩ - ٨٠٥٦
٥ - ٦٣٢٥

و - انظر أرقام الأحاديث التي صحح أو حسن أسانيدها على نحو ما سبق .

١ - ١٦٦٤ ٤ - ٧٦٧٦
٢ - ٥٧١٦ ٥ - ٧٧١١
٣ - ٦٧٥٥ ٦ - ٧٩٦٤

* * *

الخاتمة

بعد هذه التطوافة يجدر بي في ختام هذا البحث المتواضع أن أبيِّن خلاصة الدراسات والنتائج التي توصلت إليها ، وهي على النحو الآتي :

١ - أن الرواة الذين سكت عنهم البخاري في تواريخه ، وكذا ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» ، أو غيرهما من أئمة الجرح والتعديل ، إذا سكتوا عن بعض الرواة في كتبهم فلا يعني أنهم ثقات ، وأن القول بتوثيقهم عار عن الصحة ، وليس عليه دليل إلا مجرد الدعوى .

فإن حالهم مختلف ، فبعضهم قد يكون مجهول العين ، وبعضهم قد يكون مجهول الحال ، وبعضهم قد يكون مستوراً ، وبعضهم قد يكون ضعيفاً ، وبعضهم قد يكون ثقة .

٢ - أن قاعدة ابن حبان التي ذهب إليها في توثيق الراوي من أن الرجل إذا روى عنه ثقة ولم يجرح من الأئمة الحفاظ ولم يأت بمتن منكر كان ثقة عنده ، فلا يعول عليها ، فإن أئمة الحديث وجهابذته لم يوافقوه عليها ، لسوقطها علمياً ؛ لأننا قد عثرنا على رواة ذكرهم في كتابه الثقات وهم مجاهيل ، وبعضهم متروك ، وبعضهم كذاب وضاع ، وبعضهم صرح هو بنفسه أنه لا يعرفهم .

وعليه : فلا يلتفت إلى توثيق ابن حبان إذا انفرد ، لتهاونه وتساهله ، فاعتماد الشيخ على هذه القاعدة يؤدي إلى توثيق ما ليس بثقة ، وتصحيح ما ليس بصحيح .

٣ - عدم توثيق عبدالله بن لهيعة ، وعدم قبول حديثه مطلقاً بلا قيد ، لأنه اختلط بعد احتراق كتبه في مصر ، فكان من جاءه بشيء قرأه عليه ، حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه . فمن ثم كثرت المناكير في روايته كما قال الخطيب البغدادي .

ويضاف إلى ما تقدم أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء ، على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، كما قال ابن حبان .

فالقول بتوثيقه مطلقاً ،وتصحيح حديثه مطلقاً ، قول فيه نظر ، وهو مخالف للمعتمد عند المحققين بأن الراوي الصدوق الذي اختلط ، إذا ثبتت روايته قبل اختلاطه فحديثه مقبول ، وإذا ثبتت روايته بعد الاختلاط فحديثه مردود ، وإذا شككنا في وقت الأخذ عنه توقفنا ، . ويجب أيضاً أن يصرح بالسماع عمن روى عنه ، إلا إذا جاء حديثه من رواية العبادلة الأربعة عنه ، فحديثه صحيح مطلقاً . والعبادلة الأربعة هم :

عبدالله بن وهب ، عبدالله بن يزيد المقرىء ، عبدالله ابن مسلمة القعنبي ، عبدالله بن المبارك .

٤ - عدم توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل ؛ لأنه منفذ خطير . ولعدم قيام الدليل على وثاقتهم جميعاً - أعني الذين لم يرد فيهم جرح أو تعديل - ، فمن أين لنا أن نزعم هذا؟ ولا يمكن معرفة كونهم ثقات إلا باتباع الطرق العلمية

الصحيحة المعروفة في إثبات وثاقتهم ، وإلا فدون ذلك خرط القتاد ، وصعود السماء .

٥ - إن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى بناء منه على تلك القواعد التي سار عليها قد صحح أحاديث ضعيفة ، وهي كثيرة ، وليست بالقليلة ، كما أشرت إلى ذلك بالأرقام في نهاية كل قاعدة ، علماً بأنه لم يطبع من المسند بتحقيقه إلا قرابة الثلث ، فكيف لو حققه كله؟ !

كما أنه في ضوء تلك القواعد قد صحح أسانيد أحاديث لمجيئها من طرق أخرى ، علماً بأن المنهج العلمي أن يقال في الحديث الذي جاء من طريق ضعيف : إسناده ضعيف ، والمتن صحيح أو حسن ، لا أن يقال فيه : إسناده صحيح ، أو إسناده حسن .

٦ - أن الاعتماد على هذه القواعد التي ذهب إليها الشيخ أحمد شاكر يعني نصب المجانيق على السنة ونسف جذورها ، فتوثيق من لم تثبت وثاقته بالطرق العلمية الصحيحة المعروفة ، وتصحيح حديثه : فتنة عظيمة سيئة ، وعواقبها وخيمة ، منها :

أ - تصحيح الأحاديث الضعيفة والمنكرة في الأحكام والعقائد وغيرها .

ب - أن تصحيح مثل هذه الأحاديث يجعل السنة تتعارض وتتناقض ، ويصادم بعضها بعضاً .

ج - أن هذا يعني فتح باب يدخل منه الزنادقة ، وينفذ منه المبتدعة ، للعمل على بث شكوكهم وخرافاتهم وطعونهم ، فينشأ عن ذلك بلبلة لفكر

المسلمين ، وتشويش على حقيقة الإسلام وجماله .

د - أن هذا يعني إثبات أحكام في دين الله تعالى بطريق الحدس والظن والاحتمال .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى - بيان الصواب في - الملاحظات التي أبديتها على طريقة العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - في تصحيح أحاديث مسند الإمام أحمد وتحسينها ، بناء على قواعد تخالف ما ذهب إليه أئمة الحديث .

كما أسأله سبحانه أن ينفع بتلك الملاحظات طلبة العلم المشتغلين بالحديث النبوي الشريف .

وأعود فأؤكد بأنني لم أقصد التطاول على العلامة الكبير المحقق الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - فهو علم مشهور في الحديث وعلومه في هذا العصر .

وإنما قصدت النصح للسنة النبوية الشريفة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش

(١) خصائص المسند ١/ ٢٣ والمصعد الأحمد للجزري ١/ ٣٢ .

(٢) خصائص المسند ١/ ٢٣ .

(٣) المصعد الأحمد ١/ ٢٨ ـ ٢٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير ، ص ٢٢ .

(٥) انظر : أصول التخريج ودراسة الأسانيد لأستاذنا الدكتور محمود طحان ، ص ٤٣ .

(٦) خصائص المسند ١/ ٢١ ، والمصعد الأحمد ١/ ٣٢ .

(٧) سير أعلام النبلاء ، ١١/ ٣٢٧ .

(٨) سير أعلام النبلاء ، ١١/ ٣٢٩ ، والنكت لابن حجر ١/ ٤٤٨ ، وخصائص المسند ١/ ٢١ ، لأبي موسى المديني والمصعد الأحمد للجزري ١/ ٣١ .

(٩) السير ١١/ ٣٢٩ ، والخصائص ١/ ٢٢ ، والمصعد الأحمد ١/ ٣٠ .

(١٠) انظر : تعجيل المنفعة ، ص ١٠ .

(١١) انظر ص ٢ من المقدمة .

(١٢) مخطوط في مجلدين كبيرين ، توجد منه نسخة مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(١٣) طبع في بيروت دار الكتب العلمية ، تحقيق أحمد تمام وسمير حلبي / ط الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

(١٤) الحديث الثلاثي : أن يكون بين المصنف وبين النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ثلاثة رجال .

(١٥) طبع الكتاب في مجلدين في المكتب الاسلامي في بيروت .

(١٦) ويقع في عشرين جزءا في تسعة مجلدات . وصل فيه محققه الى رقم ١٠٦٣٧ حسب المطبوع ، طبع في مصر ، مكتبة دار المعارف عام ١٩٧٥م ـ ١٣٩٥هـ .

(١٧) الفتح الرباني ١/ ٢١ .

(١٨) المصدر السابق ١/ ٢٢ .

(١٩) ص ١٢٦ .
(٢٠) انظر مقدمة ابن الصلاح ، ص ١٥١ ، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني ، ص ٤٤٤ ، والتقييد والإيضاح للعراقي ، ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .
(٢١) انظر : الكفاية ، ص ٢٢ .
(٢٢) رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين ،فهو من أصحابه ، ج٧ ص٣ رقم ٣٦٥١ (فتح الباري) .
(٢٣) انظر تعريف المرتبة السابعة والتاسعة في المقدمة .
(٢٤) ما بين المعكوفتين ليس في الأصل .
(٢٥) مقالات الكوثري ، ص ٦٠ .
(٢٦) لقد اختلف العلماء في صحة الحديث . انظر : الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ ، ومقدمة أصول التفسير لابن تيمية ص ٩٤ ـ ٩٥ ، وإعلام الموقعين ١ / ٢٨ ، وتهذيب السنن ٥ / ٢١٢ لابن القيم ، وتفسير ابن كثير ١/ ٣ ، وا لسلسلة الضعيفة للألباني رقم ٨٨١
(٢٧) ص ٦٠ .
(٢٨) ج ١ ، ص ٦ .
(٢٩) ج ١ ، ص ٤٠٨ .
(٣٠) سورة آل عمران ، آية رقم ١٣٥ .
(٣١) انظر : محاسن التأويل ٤/ ٩٧٧ ـ ٩٧٨ .
(٣٢) ص ٤٠٥ .
(٣٣) ص ٤٢٩ من التقريب .
(٣٤) الفتح الرباني ١٧/ ٣٢١ .
(٣٥) التقريب ، ص ٦٧ ، ط هندية .
(٣٦) المصدر السابق ، ص ٧٧ .
(٣٧) المصدر السابق ، ص ٨٢ .
(٣٨) نفسه ، ص ١٣٧ .
(٣٩) نفسه ، ص ١٦١ .
(٤٠) نفسه ، ص ٢٠٨ .
(٤١) نفسه ، ص ٢٩١ .
(٤٢) نفسه ، ص ٣٦٠ .
(٤٣) التقريب ، ص ٣٦٣ .

(٤٤) نفسه ، ص ٤٠٥ .
(٤٥) نفسه ، ص ٩١ .
(٤٦) نفسه ، ص ١٣٧ .
(٤٧) نفسه ، ص ١٣٧ .
(٤٨) نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٤٩) نفسه ، ص ٢٥١ .
(٥٠) نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٥١) نفسه ، ص ١٩٣ .
(٥٢) نفسه ، ص ٢٠٦ .
(٥٣) نفسه ، ص ٢٠٨ .
(٥٤) التقريب ، ص ٢٤٨ .
(٥٥) نفسه ، ص ٢٥٨ .
(٥٦) نفسه ، ص ٢٦٦ .
(٥٧) نفسه ، ص ٢٧٠ .
(٥٨) نفسه ، ص ٢٧٣ .
(٥٩) نفسه ، ص ٢٧٥ .
(٦٠) نفسه ، ص ٢٨٠ .
(٦١) نفسه ، ص ٢٨١ .
(٦٢) نفسه ، ص ٢٨٦ .
(٦٣) نفسه ، ص ٢٨٧ .
(٦٤) نفسه ، ص ٣٥٤ .
(٦٥) التقريب ، ص ٢٦٩ .
(٦٦) نفسه ، ص ٢٧٩ .
(٦٧) نفسه ، ص ٢٨٢ .
(٦٨) نفسه ، ص ٣٤٢ .
(٦٩) نفسه ، ص ٣٤٧ .
(٧٠) نفسه ، ص ٣٤٥ .
(٧١) نفسه ، ص ٣٥٧ .
(٧٢) نفسه ، ص ٣٦٥ .

(٧٣) نفسه ، ص ٣٦٦ .
(٧٤) نفسه ، ص ٣٧٣ .
(٧٥) ١٠/ ٣٩٤ .
(٧٦) لم أجد ترجمة له في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي .
(٧٧) ص ٣٥٤ .
(٧٨) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٣٦ .
(٧٩) الفتح الرباني ، ٣/ ١٦٨ .
(٨٠) الرواجب : هي ما بين عقد الأصابع من داخل ، مفردها راجبة ، كذا في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢ / ١٩٧ (طبع مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، تحقيق الطناحي والزاوي)
(٨١) انظر ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .
(٨٢) انظر الجرح والتعديل ٩ / ٤٣١ .
(٨٣) الفتح الرباني ١٧/ ٣٢١ .
(٨٤) المغني في الضعفاء ، رقم ١٠٥٦ .
(٨٥) التقريب (ص ٥١) .
(٨٦) انظر الثقات ٤/ ٩٩ .
(٨٧) ص ١٧٢ من المطبوع .
(٨٨) الفتح الرباني ١٤/ ٣١٠ .
(٨٩) ج ١٠ ، ص ٣٨١ .
(٩٠) ٨/ ١٤٢ .
(٩١) ص ٣١٤ .
(٩٢) ص ٢٦٥ .
(٩٣) انظر : الفتح الرباني ٢٣/ ٢٤٨ .
(٩٤) الميزان ٤/ ٢٧١ .
(٩٥) التقريب ، ص ٣٥٩ .
(٩٦) ص ٥٠ في الصفحة المطبوعة .
(٩٧) الفتح الرباني ١١/ ١٨١ .
(٩٨) انظر هذه الطرق في المصدر السابق ١١/ ١٧٨ ـ ١٨١ .
(٩٩) الثقات ١/ ١٠ ـ ١١ .

(١٠٠) الثقات ، ص ١٠ .
(١٠١) نفسه ، ص ١١ .
(١٠٢) نفسه ، نهاية ص ١١ .
(١٠٣) نفسه ، ص ١٢ .
(١٠٤) الثقات ، ص ١٣ .
(١٠٥) لسان الميزان ١/ ١٤ .
(١٠٦) الرسالة المستطرفة ، ص ١٠٩ .
(١٠٧) السلسلة الضعيفة ١/ ٣٢ .
(١٠٨) المرجع السابق ، ١/ ٢٥٠ .
(١٠٩) مقالات الكوثري ، ص ١٨٥ .
(١١٠) انظر ج ١ ، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ .
(١١١) بل الشيخ المعلمي نص على ذلك في التنكيل ٢/ ١٧٦ .
(١١٢) انظر : حاشية المصدر السابق ١/ ٤٥١ .
(١١٣) حاشية التنكيل ١/ ٧٠ .
(١١٤) انظر الثقات ٨/ ٤٨٨ .
(١١٥) انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، والكامل لابن عدي ٥/ ١٨٠٠ ، وتاريخ بغداد ١٢/ ٢٠٤ ، والمغني للذهبي رقم ٤٦٥٧ ، والميزان ٣/ ٢٦٠ ، واللسان ٤/ ٣٦٤ـ٣٦٥ .
(١١٦) ج٨ ، ص ٢١٨ .
(١١٧) انظر ترجمته في : اللسان ٢/ ١٦٣ ، والميزان ١/ ٤٤٧ ، ومجمع الزوائد ٩/ ١١ .
(١١٨) الثقات ، ج٩ ، ص ٢٤١ .
(١١٩) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ٨٨ ، والمتروكين للنسائي ص ١٠٥ ، والمغني رقم ٦٦٩٠ ، والميزان ٤/ ٢٨٢ ، واللسان ٦/ ١٧٨ .
(١٢٠) ج٨ ، ص ١٣٤ ، سطر ١٢ .
(١٢١) ١/ ١٧٦ـ١٧٧ .
(١٢٢) ج٦ ، ص ١٨٧ .
(١٢٣) ج١ ، ص ٢٤٩ .
(١٢٤) ج٧ ، ص ٢١٣ـ ٢١٤ .
(١٢٥) ج٢ ، ص ١١٠ .

(١٢٦) ج٨ ، ص ٥٠٤ .
(١٢٧) ج٢ ، ص ١٨٥ .
(١٢٨) ج٧ ، ص ٣١٦ .
(١٢٩) ج٢ ، ص ٢٠٩ .
(١٣٠) الثقات ، ٥/ ٣٦٧ .
(١٣١) المصدر السابق ، ٥/ ٣٧٠ .
(١٣٢) المصدر السابق ، ٥/ ٣٨٠ .
(١٣٣) المصدر السابق ، ٧/ ١٨٨ .
(١٣٤) المصدر السابق ، ٦/ ١٧٠ .
(١٣٥) المصدر السابق ، ٧/ ١٤٧ .
(١٣٦) الثقات ، ٧/ ١٤٧ .
(١٣٧) المصدر السابق ، ٧/ ١٦٨ .
(١٣٨) ج١ ، ص ٦٧ .
(١٣٩) ج٧ ، ص ١٣٦ . وانظر ترجمته في الميزان ٢/ ٥٣٤ ، واللسان ٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .
(١٤٠) ج٥ ، ص ٤٦٠ .
(١٤١) التقريب ، ص ٣٢٩ .
(١٤٢) الفتح الرباني ، ١٦/ ٢١٨ .
(١٤٣) ج٦ ، ص ٢١٤ .
(١٤٤) انظر : الجرح والتعديل ٣/ ٢٠٥ .
(١٤٥) التقريب ، ص ٨١ .
(١٤٦) انظر رقم ٩٧٤١ .
(١٤٧) أخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٨٥ في آخر كتاب الإيمان ، وسكت عليه الحاكم ، والذهبي .
(١٤٨) انظر : الفتح الرباني ١/ ١٤٢ .
(١٤٩) انظر : العلل المتناهية ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩ .
(١٥٠) انظر : رقم ٦٢٠٦ .
(١٥١) الثقات ٥/ ٥١ .
(١٥٢) انظر : الفتح الرباني ١٩/ ٣١٣ .
(١٥٣) صحيح مسلم ، ١٧/ ٩٣ (بشرح النووي) في أول كتاب الزهد .
(١٥٤) الثقات ، ٦/ ٣٠٢ .

(١٥٥) تاريخ الثقات للعجلي ، ص ١٥١ ، بترتيب الهيثمي .
(١٥٦) انظر : تعجيل المنفعة ، ص ٨٥ .
(١٥٧) الثقات ، ج ٥ ص ٥١ .
(١٥٨) انظر : الفتح الرباني ٨/ ١٧ .
(١٥٩) التقريب ، ص ١٩٤ .
(١٦٠) انظر هذه الطرق في الفتح الرباني ١٩/ ١٦٠ .
(١٦١) انظر تهذيب التهذيب ، ٥/ ٣٧٧ .
(١٦٢) ص ١٩٠ ، رقم ٥٨ .
(١٦٣) ٨/ ١٣ .
(١٦٤) ٢/ ١٢٢ .
(١٦٥) ١/ ٢٥٢ .
(١٦٦) ١/ ٢٣٨ .
(١٦٧) سبر الجرح : نظر ما غوره ، (مختار الصحاح ٢٨٣) ، ومراده : أنه تفحص أخباره كلها ، فلم يترك منها شيئا .
(١٦٨) في اللغة : نكب عنه : عدل وتنحى ، كما في المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٠ .
(١٦٩) انظر : المجروحين ٢/ ١٩ ـ ٢٠ .
(١٧٠) ص ١٨٦ .
(١٧١) انظر ترجمة ابن لهيعة في المصادر الآتية :
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢/ ٣٧٨ ، وميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ٤٧٧ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٥/ ٣٧٨ ، وتاريخ ابن معين ٢/ ٣٢٧ ، والتاريخ الكبير للبخاري ١/ ٣/ ١٨٢ ، والصغير ص ١٩٥ ، والضعفاء الصغير له ص ٢٦٦ ، والمتروكين للنسائي ص ٢٩٥ ، والمغني للذهبي ١/ ٣٥٢ ، والمجروحين لابن حبان ٢/ ١٩ ـ ٢٠ ، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال ص ٤٨٣ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٨/ ٢٣ ، ولسان الميزان لابن حجر ٧/ ٣٤٧ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٢١٩ ، والكامل لابن عدي ٤/ ١٤٦٢ ، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط رقم ٥٨ ص ١٩٠ لسبط ابن العجمي .
(١٧٢) وأقره البنا في الفتح ١٠/ ٥٠ ـ ٥١ .
(١٧٣) وأقره البنا في الفتح (١٧/ ٢١٦) .
(١٧٤) ص ١٣٦ .

(١٧٥) ص ٢١٨ .
(١٧٦) ص ٢٤٨ .
(١٧٧) أي حديث : «من سكن البادية جفا . . .» .
(١٧٨) لكن بشرط أن لا يذكره في الضعفاء ، فلو ذكره في الضعفاء فلا يكون ثقة عند الشيخ .
(١٧٩) ص ٣٢ طبع لكهنوء الهند عام ١٤٠٥ هـ . مطبعة ندوة العلماء .
(١٨٠) ص ١١٠ ـ ١١١ .
(١٨١) ص ١٢٤ بحث نشره في مجلة أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض ، العدد الثاني عام (١٣٩٩ هـ ـ ١٤٠٠ هـ) .
(١٨٢) رقم ٦١٧٨ ، ج ٩ ، ص ٢٩ .
(١٨٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٣٨ .
(١٨٤) انظر : ج ٩ ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .
(١٨٥) يبدو أنه ذكره في كتابه : الوهم والإيهام .
(١٨٦) انظر : نصب الراية للزيلعي ١/ ٢٢٠ في آخر كتاب الطهارات . وموسى ابن جبر : ذكره البخاري في تاريخه ٧/ ٢٨٠ ، وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ٨/ ١٣٥ .
(١٨٧) انظر : نصب الراية للزيلعي ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ في كتاب الصلاة .
(١٨٨) انظر : المرجع السابق ١/ ٢٤٥ في كتاب الصلاة .
(١٨٩) انظر : التاريخ الكبير ٦/ ٦١ .
(١٩٠) انظر : الجرح والتعديل ٦/ ٢٤ .
(١٩١) نصب الراية ١/ ٢٥٨ كتاب الصلاة باب الأذان .
(١٩٢) انظر : التاريخ الكبير ٦/ ٢٢٥ .
(١٩٣) انظر : الجرح والتعديل ٦/ ١٥٣ .
(١٩٤) انظر : التاريخ الكبير ٤/ ١٥٥ والجرح والتعديل ٤/ ٢٤٤ .
(١٩٥) نصب الراية ١/ ٢٧٤ في كتاب الصلاة تحت عنوان : «ما جاء في أفراد الإقامة» .
(١٩٦) انظر : السلسلة الضعيفة -/ ٧٣ ، ٣١٢ .
(١٩٧) يقصد ببعض المحدثين المعاصرين الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .
(١٩٨) السلسلة الضعيفة ١/ ١٣٣ .
(١٩٩) السلسلة الضعيفة ١/ ١٣٤ .
(٢٠٠) انظر : تعجيل المنفعة ، ص ٢٢ ، والتاريخ الكبير ٢/ ٦٥ والجرح والتعديل ٢/ ٣٤٦ .
(٢٠١) انظر : المصادر السابقة كما هي مرتبة ، ص ٩١ ، ٣/ ٣٠٨ ، ٣/ ٤٩٧ .

(٢٠٢) نفسها ، ص ١١٥ ، ٤/ ١٤٣ ، ٤/ ٢٣٤ .
(٢٠٣) نفسها ، ص ١٥١ ، ٥/ ١٤٠ ، ٥/ ١٠٦ .
(٢٠٤) نفسها ، ص ١٥٧ ، ٥/ ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٥/ ١٧٢ .
(٢٠٥) التاريخ الكبير ١/ ٢٩ .
(٢٠٦) الجرح والتعديل ٧/ ٢٠٦ .
(٢٠٧) مجمع الزوائد ٣/ ٢٩٧ .
(٢٠٨) الجرح والتعديل ٩/ ١٤٠ .
(٢٠٩) مجمع الزوائد ٤/ ٥٥ .
(٢١٠) الجرح والتعديل ٢/ ٢٢٨ .
(٢١١) مجمع الزوائد ٣/ ٢٨٧ .
(٢١٢) المصدر السابق ٣/ ٢٨٢ .
(٢١٣) الجرح والتعديل ٩/ ٢٢٢ .
(٢١٤) الميزان ١/ ٢٨٣ والمغني رقم ٧٩٧ .
(٢١٥) الجرح والتعديل ٢/ ٢٨٢ .
(٢١٦) ج ١ ، ص ٣٩١ .
(٢١٧) الجرح والتعديل ٢/ ٢٨٢ .
(٢١٨) الكاشف ١/ ٦٦ .
(٢١٩) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧ .
(٢٢٠) الميزان ١/ ٢٠٤ والمغني ١/ ٧٥ رقم ٥٩٧ .
(٢٢١) الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٧ .
(٢٢٢) تقريب التهذيب ص ٣٠ .
(٢٢٣) الميزان ٣/ ٤٤٦ بتصرف في العبارة وانظر المغني رقم ٥٢٠٨ .
(٢٢٤) التاريخ الكبير ١/ ٢٣ .
(٢٢٥) الميزان ٣/ ٤٤٥ والمغني رقم ٥٢٠٥ .
(٢٢٦) التاريخ الكبير ١/ ٢٧ .
(٢٢٧) الميزان ١/ ١٩٤ والمغني ٢/ ٧٢ .
(٢٢٨) الجرح والتعديل ٢/ ٢٢٨ .
(٢٢٩) الميزان ٣/ ٤٤٥ والمغني رقم ٥٢٠٤ .
(٢٣٠) التقريب ص ٢٨٨ .

(٢٣١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، ص ٣٢٥ .
(٢٣٢) التاريخ الكبير ١/ ٢٣١ .
(٢٣٣) التقريب ، ص ٢٩٤ .
(٢٣٤) التاريخ الكبير ١/ ٦١ .
(٢٣٥) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٥ .
(٢٣٦) التقريب ، ص ٢٣٣ .
(٢٣٧) التاريخ الكبير ٦/ ٢٢٢ .
(٢٣٨) التقريب ، ص ٢٩ .
(٢٣٩) التاريخ الكبير ٣٩٤١ .
(٢٤٠) انظر : الجرح والتعديل ٢/ ٣٨ .
(٢٤١) ج ١٨ ، ص ٢٦٥ ، من تهذيب الكمال .
(٢٤٢) ذكره في التاريخ الكبير ٦/ ٨٩ وسكت عنه .
(٢٤٣) التاريخ الكبير ٢/ ٥ .
(٢٤٤) المرجع السابق ١/ ٤٢ .
(٢٤٥) المرجع السابق ١/ ٢٢ .
(٢٤٦) التقريب ، ص ٢٩٠ .
(٢٤٧) التاريخ الكبير ١/ ٢٦ .
(٢٤٨) التقريب ، ص ٢٨٩ .
(٢٤٩) التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤ .
(٢٥٠) التقريب ، ص ٢٠٢ .
(٢٥١) الكاشف ، ٢/ ١٤٦ .
(٢٥٢) التاريخ الكبير ١/ ٢٣ .
(٢٥٣) التقريب ، ص ٢٨٨ ، والخلاصة ص ٣٢٥ .
(٢٥٤) التاريخ الكبير ١/ ٣٩٣ .
(٢٥٥) الميزان ١/ ١٩٣ والمغني رقم ٥٦٥ .
(٢٥٦) التاريخ الكبير ١/ ٣٩٨ .
(٢٥٧) الميزان -/ ١٩٥ والمغني رقم ٥٧٢ .
(٢٥٨) التاريخ الكبير ١/ ٤٠٠ .
(٢٥٩) الميزان ١/ ١٩٦ .

(٢٦٠) التقريب ، ص ٢٩ .
(٢٦١) التاريخ الكبير ١/ ٢١٣ - ٢١٤ .
(٢٦٢) التاريخ الكبير ٢٨٣١ .
(٢٦٣) المرجع السابق ، ٣٣٩١ .
(٢٦٤) الجرح والتعديل ٧/ ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٢٦٥) لسان الميزان ٥/ ٨٣ .
(٢٦٦) الجرح والتعديل ٣/ ١٩٥ .
(٢٦٧) الميزان ١/ ٥٥٣ والمغني رقم ١٥٩٢ .
(٢٦٨) التقريب ، ص ٧٦ ، ط الهندية .
(٢٦٩) ص ٢٦ .
(٢٧٠) ص ٩٢ .
(٢٧١) ص ٤٠٧ .
(٢٧٢) أي تسمه بها ، من خطمت البعير : إذا كويته خطا من الأنف إلى أحد خديه ، وتسمى تلك السمة : الخطام ، كذا في النهاية لابن الأثير ٢/ ٥٠ .
(٢٧٣) الخوان : ما يوضع عليه الطعام عند الأكل ، كذا في المصدر السابق ٢/ ٨٩ .
(٢٧٤) التقريب ، ص ٣٩ .
(٢٧٥) ص ٢٤٦ .
(٢٧٦) الكاشف ٢/ ٢٤٨ .
(٢٧٧) انظر رقم ٣٢٦٥ .
(٢٧٨) انظر رقم ٢٤١٢ .
(٢٧٩) ج ٢٤/ ٩٦ .
(٢٨٠) أي تكوي ، قال ابن الأثير : «ومنه الحديث : أنه كان يسم إبل الصدقة» ، أي يعلّم عليها بالكي ، النهاية ذ/ ١٨٦ .
(٢٨١) انظر : الجامع الصغير رقم ٣٢٦٦ .
(٢٨٢) انظر : الفتح الرباني ٢٤/ ٩٦ .
(٢٨٣) انظر : صحيح الجامع الصغير رقم ٢٩٢٤ .
(٢٨٤) ص ٣١٧ .
(٢٨٥) ج ٢١ ، ص ٧٩ .
(٢٨٦) في عمل اليوم والليلة كما في فيض القدير .

(٢٨٧) رقم ٨٥٠٨ .
(٢٨٨) قال في التقريب، ص ٨٠، : «مجهول» .
(٢٨٩) رقم ٥٤٨٠ .
(٢٩٠) رقم ٧٠٦ .
(٢٩١) وأقره البنا في الفتح الرباني ١٠/ ٢٨٨ .
(٢٩٢) انظرها في المرجع السابق ١٠/ ٢٧١ وما بعدها .

* * *

جَريدَةُ المَراجع

١ - اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، بشرح الباعث الحثيث ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

٢ - أصول التخريج ودراسة الأسانيد للأستاذ الدكتور محمود طحان .
بدون ذكر الطابع ولا مكان الطبع ولا تاريخه .

٣ - التاريخ الصغير ، للبخاري ، طبع حلب ، دار الوعي عام ١٣٩٦هـ الطبعة الأولى ، تحقيق محمود إبراهيم زايد .

٤ - التاريخ الكبير للبخاري ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية .

٥ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، طبع بيروت ، دار الكتاب العربي .

٦ - تاريخ ابن معين ، طبع مصر تحقيق د . أحمد نور سيف عام ١٣٩٩هـ ، نشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٧ - تاريخ الثقات للعجلي ، بترتيب الهيثمي ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٨ - تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، طبع بيروت ، الناشر : محمد أمين دمج .

٩ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، لابن حجر العسقلاني ، طبع مصر ، دار المحاسن ، عام ١٣٨٦هـ . تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني .

١٠ - تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، عام

٣٨٨-هـ .
١١ - تقريب التهذيب ، لابن حجر ، طبع باكستان ، الطبعة الأولى ، عام ١٣٩٣هـ ، الناشر : دار نشر الكتب الإسلامية .
١٢ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، للعراقي ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، الناشر : عبدالمحسن الكتبي .
١٣ - التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، للشيخ عبدالرحمن المعلمي ، طبع دار الكتب السلفية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، تحقيق الألباني وحمزة .
١٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر ، طبع الهند .
١٥ - الثقات لابن حبان ، طبع دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .
١٦ - الجامع الصغير ، للسيوطي ، بشرحه فيض القدير ، طبع بيروت دار المعرفة ، الطبعة الثانية عام ١٣٩١هـ .
١٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، طبع دائرة المعارف بحيدر آباد بالهند الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ .
١٨ - حجة الله البالغة ، للشاه ولي الله الدهلوي ، طبع مصر دار التراث ، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ .
١٩ - خصائص المسند ، لأبي موسى المديني ، المطبوع في بداية المسند بتحقيق العلامة أحمد شاكر .
٢٠ - الخلاصة ، للطيبي ، تحقيق صبحي السامرائي ، مطبعة الإرشاد بغداد ، عام ١٩٩١هـ .

٢١ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، للخزرجي ، الطبعة الثالثة عام ٣٩٩-هـ . الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

٢٢ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للكتاني ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ .

٢٣ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة ، للألباني ، طبع بيروت ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة بدون تاريخ .

٢٤ - سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، طبع بيروت ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ .

٢٥ - صحيح الجامع الصغير ، للألباني ، طبع المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ .

٢٦ - الضعفاء والمتروكين للنسائي ، الطبعة الأولى ، دار الوعي ، حلب عام ١٣٩٦هـ تحقيق محمود إبراهيم زايد .

٢٧ - الضعفاء الصغير للبخاري ، طبع دار الوعي ، حلب ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٦هـ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد .

٢٨ - ضعيف الجامع الصغير ، للألباني ، طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية عام ٣٩٩-هـ .

٢٩ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لابن الجوزي ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ . تحقيق الشيخ خليل الميس .

٣٠ - الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ، لسبط ابن العجمي ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ ، تحقيق علاء الدين رضا .

٣١ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، لأحمد

عبدالرحمن البنا ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، بدون تاريخ .
٣٢ - فتح القدير ، لابن الهمام ، طبع بولاق ، . الطبعة الأولى ، ١٣١٥هـ .
٣٣ - فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمناوي ، طبع بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية عام ١٣٩١هـ .
٣٤ - قواعد في علوم الحديث ، للتهانوي ، طبع باكستان بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة ، تحقيق الشيخ العلامة عبدالفتاح أبي غدة ، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية .
٣٥ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للذهبي ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ .
٣٦ - الكامل في الضعفاء ، لابن عدي ، طبع بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ .
٣٧ - الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، طبع المكتبة العلمية ، بدون تاريخ وبدون ذكر مكان الطبع .
٣٨ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، لابن الكيال ، طبع مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي .
٣٩ - لسان الميزان ، لابن حجر ، طبع الهند عام ١٣٣٠هـ .
٤٠ - المجروحين لابن حبان ، طبع دار الوعي في حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ، تحقيق محمد إبراهيم زايد .
٤١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، طبع بيروت ، دار الكتاب العربي ،

الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ .
٤٢ - مجلة كلية أصول الدين التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض ، العدد الثاني ، ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ .
٤٣ - محاسن التأويل ، لجمال الدين القاسمي ، طبع مصر ، الحلبي عام ١٣٧٨هـ .
٤٤ - محاسن الاصطلاح للبلقيني ، تحقيق د . عائشة عبدالرحمن ، مطبعة دار الكتب في القاهرة عام ١٣٩٤هـ .
٤٥ - مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، ترتيب محمود خاطر ، طبع بيروت ، دار الفكر .
٤٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبع دار المعارف ، الطبعة الثالثة عام ١٣٦٨هـ ، تحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر .
٤٧ - المصعد لأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ، لشمس الدين بن الجزري ، المطبوع في بداية المسند بتحقيق العلامة أحمد شاكر .
٤٨ - المعجم الوسيط ، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر .
٤٩ - المغني في الضعفاء ، للذهبي ، طبعة الدكتور نور الدين عتر .
٥٠ - مقالات الكوثري ، مطبعة الأنوار عام ١٣٧٥هـ .
٥١ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، طبع بيروت ، دار الكتب العلمية عام ١٣٩٨هـ .
٥٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، طبع بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ . تحقيق علي محمد البجاوي .
٥٣ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، للزيلعي طبع بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٧هـ .

٥٤ - النكت على ابن الصلاح ، لابن حجر ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحقيق ربيع بن هادي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٥٥ - النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير ، طبع مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، تحقيق الطناحي والزاوي .

* * *

فهرس الموضوعات